





## فهرس العدد

الموضوع	رقم الصفحة
نظام رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام التنظيم الإداري لوزارة الصحة	٣٩٦٠
نظام رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام شركات التام	٣٩٦٢
اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار	٣٩٦٤
اتفاق لهما بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٣٩٨٤
اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري التجاري والوانء بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر	٣٩٩٥
اتفاقية النقل الدولي على الطرق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر	٤٠١٣
اتفاقية بشأن التعاون القانوني والقضائي بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر	٤٠٢٥
اتفاقية الأردن الى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية	٤٠٥٠
اتفاقية قطاعين للقطاعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار	٤٠٥٠
اتفاقية لعضاء في المجلس الأعلى للمؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والحاربين القدماء	٤٠٥٠
اتفاقية تصنيف الممارسين للخدمات النظامية للبلديات والمجالس القروية لسنة ١٩٩٧	٤٠٥١
اتفاقية لجنتي القاعد المدني والعسكري	٤٠٥٦
اتفاقية بطاقات الانتساب الشخصية	٤٠٥٧

هــمـمـة



## نحسب الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ - من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٨/١٩٩٧

ناشر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٤٦ - لسنة ١٩٩٧

### نظام معدل لنظام التنظيم الإداري لوزارة الصحة

المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام معدل لنظام التنظيم الإداري لوزارة الصحة لسنة ١٩٩٧ » ويقرأ مع النظام رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١	١٩٩٧
٢	١٩٩٧
٣	١٩٩٧
٤	١٩٩٧
٥	١٩٩٧
٦	١٩٩٧
٧	١٩٩٧
٨	١٩٩٧
٩	١٩٩٧
١٠	١٩٩٧
١١	١٩٩٧
١٢	١٩٩٧
١٣	١٩٩٧
١٤	١٩٩٧
١٥	١٩٩٧
١٦	١٩٩٧
١٧	١٩٩٧
١٨	١٩٩٧
١٩	١٩٩٧
٢٠	١٩٩٧
٢١	١٩٩٧
٢٢	١٩٩٧
٢٣	١٩٩٧
٢٤	١٩٩٧
٢٥	١٩٩٧
٢٦	١٩٩٧
٢٧	١٩٩٧
٢٨	١٩٩٧
٢٩	١٩٩٧
٣٠	١٩٩٧
٣١	١٩٩٧
٣٢	١٩٩٧
٣٣	١٩٩٧
٣٤	١٩٩٧
٣٥	١٩٩٧
٣٦	١٩٩٧
٣٧	١٩٩٧
٣٨	١٩٩٧
٣٩	١٩٩٧
٤٠	١٩٩٧
٤١	١٩٩٧
٤٢	١٩٩٧
٤٣	١٩٩٧
٤٤	١٩٩٧
٤٥	١٩٩٧
٤٦	١٩٩٧
٤٧	١٩٩٧
٤٨	١٩٩٧
٤٩	١٩٩٧
٥٠	١٩٩٧
٥١	١٩٩٧
٥٢	١٩٩٧
٥٣	١٩٩٧
٥٤	١٩٩٧
٥٥	١٩٩٧
٥٦	١٩٩٧
٥٧	١٩٩٧
٥٨	١٩٩٧
٥٩	١٩٩٧
٦٠	١٩٩٧
٦١	١٩٩٧
٦٢	١٩٩٧
٦٣	١٩٩٧
٦٤	١٩٩٧
٦٥	١٩٩٧
٦٦	١٩٩٧
٦٧	١٩٩٧
٦٨	١٩٩٧
٦٩	١٩٩٧
٧٠	١٩٩٧
٧١	١٩٩٧
٧٢	١٩٩٧
٧٣	١٩٩٧
٧٤	١٩٩٧
٧٥	١٩٩٧
٧٦	١٩٩٧
٧٧	١٩٩٧
٧٨	١٩٩٧
٧٩	١٩٩٧
٨٠	١٩٩٧
٨١	١٩٩٧
٨٢	١٩٩٧
٨٣	١٩٩٧
٨٤	١٩٩٧
٨٥	١٩٩٧
٨٦	١٩٩٧
٨٧	١٩٩٧
٨٨	١٩٩٧
٨٩	١٩٩٧
٩٠	١٩٩٧
٩١	١٩٩٧
٩٢	١٩٩٧
٩٣	١٩٩٧
٩٤	١٩٩٧
٩٥	١٩٩٧
٩٦	١٩٩٧
٩٧	١٩٩٧
٩٨	١٩٩٧
٩٩	١٩٩٧
١٠٠	١٩٩٧

المادة ٢ - يلغى نص المادة ١٠ - من النظام الأصلي ويستعاض منه بالنص التالي :-  
لوزير بناء على تنسيب لجنة التخطيط والتطوير أحداث أي مديرية أو قسم أو شعبه في الوزارة أو إلغاء أي منها أو دمجها مع غيرها .

١٩-٨-١٩٩٧

### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام الجبالي	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير التنمية الإدارية ووزير التخطيط بالوكالة الدكتور عبدالله النصور
نائب رئيس الوزراء لشؤون الضمة وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني	وزير المعدل رياس الشكعة
وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام الماسكة	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر السوزي
وزير الداخلية نظير رشيد	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكريدي
وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير الصناعة والتجارة وزير التميمين الدكتور هاني الملقى
وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم أبو عين	وزير المعدل الدكتور صالح الخصاونة
وزير الضمة الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسر	وزير السياحة والآثار مقل بلقاسي
	وزير دولة لشؤون الاسلام الدكتور سمير مطاوع

هــكـيـةـ

## نجل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٨/١٩٩٧  
ناشر بوضع النظام الآتي :-

### نظام رقم - ٤٧ - لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام شركات التأمين

المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام معدل لنظام شركات التأمين لسنة ١٩٩٧ » ويقرأ مع النظام رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يسمي هذا النظام « نظام معدل لنظام شركات التأمين لسنة ١٩٩٧ » ويقرأ مع النظام رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة - ١ - من المادة - ٣ - من النظام الأصلي بالنساء عبارة - خلال سنتين - الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة - خلال ثلاثين شهرا - .

١٩٩٧-٨-١٩

### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
الدكتور عبدالسلام الجبالي

نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير  
التنمية الادارية ووزير التخطيط بالوكالة  
الدكتور عبدالله النمور

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية  
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
الدكتور جواد العناني

وزير  
المعدل  
رئيس الشكعة

وزير  
الخارجية  
الدكتور فايز الطراونة

وزير النقل  
وزير البريد والاتصالات  
الدكتور بسام الماكت

وزير الاوقاف والشؤون  
والمقدسات الاسلامية  
الدكتور عبدالسلام المبادي

وزير  
الشؤون البلدية والقروية والبيئة  
توفيق كريسنان

وزير التربية والتعليم  
وزير التعليم العالي  
الدكتور منذر المصري

وزير  
الاشغال العامة والاسكان  
المهندس ناصر اللوزي

وزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
سعد الدين جمعه

وزير  
الداخلية  
نخيل رشيد

وزير الصحة  
والرعاية الصحية  
الدكتور اشرف الكردي

وزير  
المياه والرئ  
الدكتور منذر حدادين

وزير  
الطاقة والثروة المعدنية  
محمّد صالح الحوراني

وزير الصناعة والتجارة  
وزير التعمير  
الدكتور هاني الملقى

وزير  
المالية  
سليمان حافظ

وزير الثقافة  
وزير الشباب  
الدكتور قاسم ابو عين

وزير  
المعدل  
الدكتور صالح الخصاونة

وزير  
الزراعة  
مجهّم الخريش

وزير  
التنمية الاجتماعية  
الدكتور محمد خير ماسر

وزير  
السياحة والآثار  
مقل يثايجي

وزير دولة لشؤون  
الاعمال  
الدكتور منير مطاوع

هــ كـ اـ مـ نـ طـ



• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٠٢) تاريخ ١٩٩٧/٧/٢٢، المتضمن المصادقة على اتفاقية الاستثمار المشترك التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عمان بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢ بشكلها التالي:-

### اتفاقية

#### بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية

حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار

أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية (ويشار إليها فيما بعد بـ "الفريقين المتعاقدين")

رغبة منهما بتعزيز المزيد من التعاون الاقتصادي بينهما فيما يتعلق بالاستثمار من قبل مواطني وشركات كل من الفريقين المتعاقدين في إقليم الفريق المتعاقدين الآخر؛

وإدراكاً منهما أن الاتفاق على المعاملة التي ستتم بينهما لمثل هذا الاستثمار سيحفظ تدفق رأسمال الخاص والتنمية الاقتصادية للفريقين المتعاقدين؛

ومن منطلق اتفاقهما على أن وجود إطار مستقر للاستثمار سيؤدي إلى الاستثمار الأقصى والفعال للموارد الاقتصادية وسيحسن من مستويات المعيشة؛

واعترافاً منهما أن تنمية الروابط الاقتصادية وروابط الأعمال يمكن أن تؤدي إلى تعزيز إحترام حقوق العمال المعترف بها دولياً؛

ومن منطلق اتفاقهما على أن هذه الأهداف يمكن تحقيقها دون التراخي في إجراءات الصحة والسلامة والبيئة ذات التطبيق العام؛

وانطلاقاً من قرارهما بإبرام اتفاقية حول تشجيع الاستثمار وحمايته المتبادلة

لقد إتفقا على ما يلي:

#### المادة ١

##### التعريفات

لغايات هذه الاتفاقية :

(أ) "شركة" تعني أي هيئة تم تأسيسها أو تنظيمها بموجب القانون المطبق ، سواء كانت أم لم تكن تهدف إلى الربح، وسواء كانت مملوكة أو مسيطراً عليها من قبل القطاع الخاص أو الحكومة وتشمل الشركة أو الشراكة أو الائتمان أو المشاريع المشتركة أو المؤسسة الفردية أو الفرع ، أو الرابطة أو أي هيئة أخرى.

(ب) "شركة الفريق المتعاقدين" تعني شركة مؤسسة أو منظمة بموجب قوانين ذلك الفريق المتعاقدين.

(ج) "مواطن الفريق المتعاقدين" يعني شخصاً طبيعياً من رعايا الفريق المتعاقدين بموجب قانونه المطبق .

(د) "استثمار" عائد لمواطن أو لشركة يعني كافة أنواع الاستثمارات المملوكة أو المسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل ذلك المواطن أو تلك الشركة وتشمل الاستثمار المولف من أو الذي يأخذ الشكل التالي أو يتكون منه:-

حكومة الأردن

(١) شركة،

(٢) الحصص والأسمه أو الأشكال الأخرى من المشاركة في رأس المال وكذلك للسندات وأسناد القرض والأشكال الأخرى من حقوق ديون شركة ما.

(٣) الحقوق التعاقدية مثل عقود تسليم المفتحات وعقود المقاوله أو الإدارة أو عقود الإنتاج أو مقاسمه العائدات والإمتيازات أو العقود الأخرى المشابهة.

(٤) الاموال المادية وتشمل العقارات والاموال غير المادية بما في ذلك الحقوق مثل عقود الإيجار والرهنات وحقوق الحجز والتعهدات .

(٥) الملكية الفكرية ،

وتشمل حقوق التأليف والحقوق المتعلقة بها

حقوق الملكية الصناعية

براءات الاختراع

حقوق انواع المصانع

نماذج الاستعمال

التصاميم الصناعية والمجسمات

حقوق تصاميم شبكات أشباه الموصلات

دلالات المنشأ

الأسرار التجارية بما فيها المعرفة الفنية

المعلومات السرية للأعمال

علامات التجارة والخدمات ، و

الأسماء التجارية ، و

(٦) الحقوق الممنوحة بموجب القانون مثل الرخص والتصاريح.

ان أي تغيير في شكل الاستثمار لا يؤثر في طبيعته كاستثمار.

(٨) "الاستثمار المشمول" يعني استثمار مواطن أو شركة من فريق متعاقد في أراضي الفريق المتعاقد الآخر.

(و) "مصلحة حكومية" تعني شركة مملوكة أو مسيطراً عليها من خلال حقوق ملكية للفريق متعاقد.

(ز) "تفويض استثمار" يعني تفويضاً مملوفاً من قبل سلطة الاستثمار الأجنبية التابعة للفريق متعاقد إلى استثمار مشمول أو إلى مواطن أو شركة من الفريق المتعاقد الآخر.

(ح) "إتفاقية استثمار" تعني إتفاقية خطية بين السلطات الوطنية للفريق متعاقد وإستثماراً مشمولاً أو مواطناً أو شركة من الفريق المتعاقد الآخر بحيث:

(١) تمنح حقوقاً تتعلق بالموارد الطبيعية أو موجودات أخرى تسيطر عليها الهيئات الوطنية؛ و

(٢) الاستثمار أو المواطن أو الشركة المعتمد عليه في تأسيس أو تملك استثمار مشمول.

(ط) "الإتفاقية الدولية لتسوية منازعات الاستثمار" تعني إتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى المبرمة في واشنطن بتاريخ ١٨ آذار ١٩٦٥.

(ي) "المركز" يعني المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار المؤسس بموجب الإتفاقية الدولية لتسوية منازعات الاستثمار، و

(ك) "قواعد يونسيفرال للتحكيم" تعني قواعد التحكيم الصادره عن لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي .

محكمة العدل



## المادة ٢

## معاملة الاستثمار وحمايته

(١) فيما يتعلق بإقامة الاستثمار المشمول وتملكة وترسيعة وإدارته وتوجيهه وتشغيله وبيعه أو التصرف به بأي شكل آخر ، يلتزم كل فريق متعاقد بمنح معاملة لا تقل أفضلية عن المعاملة التي يمنحها في أوضاع مماثلة للاستثمارات في أراضيها والعائدة لمواطنيه أو شركاتها (ويشار إليها فيما بعد بـ "المعاملة الوطنية" ) أو لاستثمارات في أراضيها عائدة لمواطني أو شركات دولة ثالثة ( ويشار إليها فيما بعد بـ "معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً" ) أيهما يكون الأفضل . ( والمشار إليهما فيما بعد بـ "المعاملة الوطنية" و"معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً" ) ، يلتزم كل فريق متعاقد بأن تقوم مؤسساته الحكومية فيما تقدمه من بضائع أو خدمات بمنح الاستثمارات المشمولة المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأكثر تفضيلاً.

(٢) (أ) يجوز للفريق متعاقد أن يتبنى أو يحافظ على إستثناءات للالتزامات المنصوص عليها في الفقرة (١) في القطاعات أو فيما يتعلق بالمسائل المنصوص عليها في ملحق هذه الاتفاقية . وعند تبني مثل هذا الاستثناء لا يجوز للفريق المتعاقد أن يفرض التنازل كلياً أو جزئياً عن الاستثمارات المشمولة والقائمة في وقت نفاذ هذا الاستثناء.

(ب) لا تطبق الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة (١) على الإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تم إبرامها تحت مظلة المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمتعلقة بتملك أو حفظ حقوق الملكية الفكرية.

(٣) (أ) يلتزم كل فريق متعاقد بمنح الاستثمارات المشمولة في كل الأوقات معاملة عادلة ومنصفة وحماية وضمانة كاملتين ويلتزم في أي حال بعدم منح معاملة تفضل تفضيلاً عن تلك المطلوبة في القانون الدولي.

(ب) لا يحق لأي من الفريقين المتعاقدين وبأية وسيلة أن يقوم وعن طريق إجراءات تنطوي على التمييز أو غير المعقولة أن يخل بإدارة الاستثمارات المشمولة وتوجيهها وتشغيلها وبيعها أو بأي تصرف آخر بها.

(٤) يلتزم كل فريق متعاقد بتوفير وسائل فعالة لتأكيد الإدعاءات وتنفيذ الحقوق فيما يتعلق بالاستثمارات المشمولة.

(٥) يتعهد كل فريق متعاقد بأن تنشر في الحال قوانينه وأنظمتها وممارساته الإدارية وإجراءاته ذات التطبيق العام وقراراته القضائية فيما يخص أو يؤثر على الاستثمارات المشمولة أو أن تكون متوفرة علانية .

## المادة (٣)

## المصادرة والتعويض عنها

(١) لا يجوز لأي من الفريقين المتعاقدين أن يصادر أو يؤم استثماراً مشمولاً سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق إجراءات تعادل المصادرة أو التأميم ("المصادرة") باستثناء ما يكون لغرض عام ، وبأسلوب غير تمييزي ، بعد دفع تعويض فوري متناسب وفعال طبقاً للإجراءات الصحيحة قانوناً وبموجب المبادئ العامة للمعاملة المنصوص عليها في المادة ٢ (٣) .

(٢) يتوجب دفع التعويض بدون تأخير وبما يعادل القيمة السوقية العادلة للاستثمار المصادر فوراً قبل اتخاذ إجراء المصادرة ("تاريخ المصادرة" ) ، ويكون قابلاً للتحويل بشكل كامل وللتحويل بحرية . ويجب أن لا تعكس القيمة السوقية العادلة أي تغيرات في القيمة حدثت بسبب أن إجراء المصادرة أصبح معلوماً قبل تاريخ المصادرة .

هــ كـ زـ حـ طـ

(٣) إذا كانت القيمة السوقية العادلة محددة بعملة قابلة للتداول بحرية فإن التعويض المدفوع يجب أن لا يقل عن القيمة السوقية العادلة في تاريخ المصادرة ، زائداً للثأر بنسبه تجارية معقولة لتلك العملة ، تتحقق من تاريخ المصادرة وحتى تاريخ الدفع .

(٤) إذا كانت القيمة السوقية العادلة محددة بعملة غير قابلة للاستعمال بحرية فإن التعويض المدفوع - محوّل إلى عملة الدفع بسعر الصرف السائد في السوق بتاريخ الدفع - يجب أن لا يقل عن :-

- (أ) القيمة السوقية العادلة بتاريخ المصادرة محوّل إلى عملة قابلة للاستعمال بحرية على أساس سعر الصرف السائد في السوق في ذلك التاريخ ؛
- بالإضافة إلى
- (ب) الفائدة بنسبه تجارية معقولة لتلك العملة القابلة للاستعمال بحرية تتحقق من تاريخ المصادرة حتى تاريخ الدفع .

#### المادة (٤)

##### التعويض عن الأضرار بسبب الحرب والأحداث المشابهة

(١) يلتزم كل فريق متعاقد بمنح الاستثمارات المشمولة المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأكثر تفضيلاً بالنسبة لأي إجراء يتعلق بالخسائر التي تلمى بها الاستثمارات في أراضيها بسبب حرب أو نزاع مسلح آخر أو ثورة أو حالة طوارئ وطنية أو عصيان أو حوادث شغب مدنية أو أحداث مشابهة .

(٢) يلتزم كل فريق متعاقد برد الملكية أو دفع تعويض حسبما ورد في الفقرات ٢ إلى ٤ من المادة (٣) في الحالة التي تلمى بها الاستثمارات المشمولة بخسائر في أراضيها بسبب الحرب أو أي نزاع مسلح آخر أو الثورة أو حالة الطوارئ الوطنية أو العصيان أو حوادث الشغب المدنية أو أحداث مشابهة ، والتي تنتج عن :-

- (أ) الاستيلاء على كل هذه الاستثمارات أو جزء منها من قبل قوات الفريق المتعاقد أو سلطاته ، أو
- (ب) تدمير كل هذه الاستثمارات أو جزء منها من قبل قوات الفريق المتعاقد أو سلطاته بشكل لم تتطلبها ضرورة الموقف .

#### المادة (٥)

##### التحويلات

- (١) يسمح كل فريق متعاقد بإجراء كافة التحويلات المتعلقة بالاستثمار المشمول بحرية وبدون تأخير من وإلى أراضيهم ، وتشمل هذه التحويلات :
  - (أ) المساهمات في رأس المال ؛
  - (ب) الأرباح وعوائد الأسهم والأرباح الرأسمالية والعائدات من بيع الاستثمار كله أو أي جزء منه أو من تصنيفه الجزئية أو الكلية ؛
  - (ج) الفائدة ودفعات العائدات وأتعاب الإدارة وأتعاب المساعدة الفنية وغيرها ؛
  - (د) الدفعات التي تتم بموجب عقد بما في ذلك اتفاقية قرض ؛
  - (هـ) التعويض بموجب المادتين (٣) و(٤) والدفعات الناجمة عن نزاع حول الاستثمار ؛
  - (و) مكاسب مواطن من فريق متعاقد في أراضي الفريق المتعاقد الآخر فيما يتعلق باستثمار مشمول لذلك المواطن ، و
  - (ز) أشكال الدخل الأخرى .
- (٢) يسمح كل فريق متعاقد بأن تتم التحويلات في عملة قابلة للتداول بحرية وبسعر الصرف السائد في السوق بتاريخ التحويل .

هــ



(٣) يسمح كل فريق متعاقد للعوائد العينية بأن تتم كما هو مسموح به أو محدد في تفويض استثمار أو اتفاقية استثمار أو في اتفاقية خطية أخرى بين الفريق المتعاقد واستثمار مشمول أو مواطن أو شركة من الفريق المتعاقد الآخر .

(٤) على الرغم مما ورد في الفقرات (١) إلى (٣) ، يجوز للفريق المتعاقد أن يمنع إجراء تحويل عن طريق التطبيق المنصف لقوانينه بدون تمييز وبحسن نية فيما يتعلق :-

- (أ) بالافلاس أو الاصغار أو حماية حقوق الدائنين .
- (ب) باصدار أو تداول أو التعامل بالأوراق المالية .
- (ج) بالجرائم الجنائية أو الجزائية ، أو
- (د) بضمان الالتزام بالأوامر أو الأحكام في الإجراءات القضائية .

#### المادة (٦)

##### متطلبات الاداء

لا يحق لأي من الفريقين المتعاقدين أن يجبر أو يفرض كشرط لاقامة أو تملك أو توسيع أو إدارة أو توجبه أو تشغيل استثمار مشمول أي متطلبات (بما في ذلك أي تعهد أو التزام يتعلق بالحصول على إذن أو تفويض حكومي من أجل ) :

- (أ) تحقيق مستوى أو نسبة معينة من المحتوى المحلي أو لشراء أو استعمال أو فيما عدا ذلك اعطاء أولوية للمنتجات أو الخدمات ذات المنشأ المحلي أو التي تكون من مصدر محلي .
- (ب) الحد من المستوردات بواسطة استثمار لمنتجات أو لخدمات وذلك فيما يتعلق بحجم أو قيمة معينة للإنتاج أو الصادرات أو المدخولات بالعملات الأجنبية .
- (ج) تصدير صنف أو مستوى معين أو نسبة معينة من المنتجات أو الخدمات إما بشكل عام أو إلى منطقة سوق معين .

(د) الحد من المبيعات عن طريق استثمار لمنتجات أو لخدمات في أراضي الفريق المتعاقد فيما يتعلق بحجم معين أو قيمة معينة للإنتاج أو الصادرات أو مدخولات العملات الأجنبية .

(هـ) نقل التكنولوجيا أو طريقة الإنتاج أو معلومات مملوكة أخرى إلى مواطن أو شركة في أراضي الفريق المتعاقد باستثناء ما يقتضيه أمر أو التزام أو تعهد ينفذ من قبل محكمة أو مجلس إداري أو سلطة منافسة لتدارك مخالفة مزعومة أو مخالفة محسومة بها لقوانين المنافسة ، أو

(و) القيام بنوع أو مستوى معين أو نسبة معينة من البحث والتطوير في أراضي الفريق المتعاقد .

ولا تشمل المتطلبات المذكورة شروطاً من أجل الحصول أو الاستمرار في الحصول على ميزة .

#### المادة (٧)

##### دخول الاجانب اقامتهم المؤقتة وتوظيفهم

(١) (أ) مع مراعاة القوانين المتعلقة بالدخول والاقامة المؤقتة وتوظيف الاجانب ، يسمح كل فريق متعاقد بالدخول والبقاء في اراضيه لمواطني الفريق المتعاقد الاخر وذلك بقصد إقامة أو تطوير أو إدارة أو تقديم النصح حول تشغيل استثمار التزموا أو كانوا في سبيل الالتزام به هم أو شركة توظفهم من الفريق المتعاقد الاخر لتوفير رأسمال كبير أو موارد كبيرة أو كانوا في طور تقديمها .

(ب) لا يحق لأي من الفريقين المتعاقدين لدى السماح بالدخول بموجب الفقرة (أ) المطالبة بإجراء اختبار للتخفيض بالعمل أو لاجراءات أخرى ذات اثر مشابه أو تطبيق أي قيد حدي .

حكم من الفصل

(٧) يسمح كل من الفريقين المتعاقدين للاستثمارات المشمولة بأشغال مناصب الإدارة العليا بموظفين من اختيارهم بغض النظر عن الجنسية.

## المادة (٨)

## المشاورات

يوافق الفريقان المتعاقدان على التشاور فوراً بناءً على طلب أي منهما لحل أي نزاعات تتعلق بالاتفاقية أو لمناقشة أي أمر يتعلق بتفسيرها أو تطبيقها أو لتحقيق أهدافها.

## المادة (٩)

## تسوية المنازعات بين فريق متعاقد ومواطن

## أو شركة من الفريق المتعاقد الآخر

(١) لغايات هذه الاتفاقية، النزاع الاستثماري هو نزاع بين فريق متعاقد ومواطن أو شركة من الفريق المتعاقد الآخر ناشئ عن أو يتعلق بتفويض استثمار أو اتفاقية استثمار أو الادعاء بانتهاك أي حق منووح أو ناشئ أو معترف به بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق باستثمار مشمول. وفي حالة نشوء نزاع استثماري يتوجب على أطراف النزاع أن يبدأوا بالسعي إلى التوصل إلى حل من خلال المشاورات والمفاوضات.

(٢) يجوز لمواطن أو شركة تكون طرفاً في نزاع استثماري تقديم النزاع إلى التسوية بموجب أحد البدائل التالية :-

(أ) إلى المحاكم أو المجالس الإدارية لذلك الفريق الذي يكون طرفاً في النزاع، أو

(ب) بموجب أي إجراءات مطبقة وتم الاتفاق عليها مسبقاً من أجل حل النزاع، أو

(ج) بموجب الشروط الواردة في الفقرة (٣).

(٣) (أ) يجوز للمواطن أو الشركة تقديم النزاع لتسويته عن طريق التحكيم الملزم شريطة أن يكون المواطن أو الشركة المعنية قد أحالت النزاع للتسوية بمقتضى الفقرة (٧/أ) أو (ب) وأن تكون ثلاثة أشهر قد انقضت من تاريخ قيامه إلى :

- (١) المركز إذا كان المركز متوفراً، أو
- (٢) التسهيل الاضائي التابع للمركز إذا لم يكن المركز متوفراً، أو
- (٣) بمقتضى قواعد يونسيفيرال للتحكيم، أو
- (٤) إذا تم الاتفاق بين فريق النزاع إلى أي هيئة تحكيم أو بمقتضى أي قواعد أخرى للتحكيم.

(ب) يجوز لأي مواطن أو شركة بالرغم من أنه يمكن أن يكون قد قدم نزاعاً لتحكيم ملزم بموجب الفقرة (٧/٣)، أن يلتزم حكماً مؤقتاً تخطيطاً لا يتعلق بدفع الاضرار أمام المجالس القضائية أو الإدارية للفريق المتعاقد الذي يكون طرفاً في النزاع، وذلك قبل وضع إجراءات التحكيم أو خلال الإجراءات حفاظاً على حقوقه ومصالحه.

(٤) يوافق كل من الفريقين المتعاقدين بموجب هذه الاتفاقية على تقديم أي نزاع استثماري لتسويته بموجب تحكيم ملزم، بحسب اختيار المواطن أو الشركة بموجب الفقرة (٧/٣) أو (٣/٢) أو بالاتفاق المتبادل بين فريق النزاع بمقتضى الفقرة (٤/٣). ويجب أن تستوفي هذه الموافقة وتقديم النزاع من قبل المواطن أو الشركة بمقتضى الفقرة (٧/٣) المتطلبات التالية :-

(أ) (١) أحكام الفصل (٢) من الاتفاقية الدولية لتسوية منازعات الاستثمار (صلاحية المركز) وقواعد التسهيل الاضائي التابع له الداعية لموافقة لرقاء النزاع الخطية، و

(ب) أحكام المادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالاعتراف به وتكليف قرارات التحكيم الأجنبية الموقعة في نيويورك بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٥٨ والمتعلقة بـ "الاتفاق خطياً".

هــ كـ مـ نـ لـ جـ



(٥) يتم إجراء أي تحكيم بموجب الفقرة (٣/٢ أو ٣/٤) في دولة تكون عضواً في ميثاق الأمم المتحدة للاعتراف بقرارات التحكيم الاجنبي الموقعة في نيويورك بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٥٨ .

(٦) يكون قرار التحكيم الصادر بمقتضى هذه المادة نهائياً وملزماً لأطراف النزاع . ويتوجب على كل فريق متعاقد تنفيذ هذا القرار بدون تأخير ويهيئ لتنفيذه في ارضيه .

(٧) لا يحق لأي فريق متعاقد في أية إجراءات تتعلق بنزاع استثماري أن يجزم كدفاع أو كادعاء مضاد أو كحق في التقاضي أو لأي سبب آخر ، بأن الضمان أو أي تعويض آخر عن كل أو جزء من الأضرار المدعى بها قد تم الحصول عليه أو سيتم الحصول عليه بموجب عقد تأمين أو كالة .

(٨) لغايات تطبيق المادة (٢٥/٢ب) من الاتفاقية الدولية لتسوية نزاعات الاستثمار وهذه المادة، أي شركة من فريق متعاقد كانت مباشرة قبل نشوء الحدث أو الأحداث التي أدت إلى نشوء النزاع الاستثماري استثماراً مشمولاً ، تعامل كشركة من الفريق المتعاقد الآخر .

#### المادة (١٠)

##### تسوية النزاعات بين الفريقين المتعاقدين

(١) أي نزاع بين الفريقين المتعاقدين يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ولا تتم تسويته من خلال المفاوضات أو القنوات الدبلوماسية الأخرى ، يتم تقديمه بناءً على طلب من أي من الفريقين المتعاقدين إلى هيئة تحكيم للحصول على قرار ملزم بمقتضى قواعد القانون الدولي المطبق . وفي غياب أي اتفاقية بين الفريقين المتعاقدين على خلاف ذلك، فإن قواعد 'يونسيف' للتحكيم هي التي تطبق إلا إلى الحد الذي تكون فيه هذه القواعد (٤-أ) خالية من قبل الفريقين المتعاقدين أو (ب) ثم تعديلها من قبل المحكمين إلا إذا اعترض أي من الفريقين المتعاقدين على التعديل المقترح .

(٢) خلال شهرين من استلام الطلب يقوم كل فريق متعاقد بتعيين محكم ، ويقوم المحكمان باختيار محكم ثالث كرئيس ويكون مواطناً لدولة ثالثة . وتطبق قواعد اليونسيف للتحكيم المتعلقة بتعيين هيئة من ثلاثة أعضاء بعد إجراء جميع التعديلات الضرورية الخاصة بتعيين هيئة التحكيم سوى أن السطة الممنوحة المشار إليه في هذه القواعد سوف يكون الأمين العام للمركز .

(٣) ما لم يتفق على خلاله تقدم جميع الطروحات وتستكمل كالة الجلسات خلال ستة أشهر من تاريخ اختيار المحكم الثالث ، كما يتوجب على هيئة التحكيم إعطاء قراراتها خلال شهرين من تاريخ تقديم الطروحات النهائية أو تاريخ إغلاق جلسات لهما يكون لاحقاً .

(٤) مصاريف الرئيس والمحكمين الآخرين وتكاليف الإجراءات الأخرى تلتف من قبل الفريقين المتعاقدين بالتساوي إلا أنه يجوز لهيئة التحكيم إذا استنبت ذلك أن تقرر بأن يدفع أحد الفريقين المتعاقدين نسبة أعلى من التكاليف .

#### المادة (١١)

##### الحفاظ على الحقوق القانونية

لا تنتقص هذه الاتفاقية من أي من الأمور التالية التي تعطى الاستثمارات المشمولة الحق في معاملة أكثر افضلية من تلك الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية :-

- (أ) القوانين والأنظمة والممارسات أو الإجراءات الإدارية أو القرارات القضائية أو الإدارية للفريقين المتعاقدين .
- (ب) الالتزامات القانونية الدولية ، أو
- (ج) الالتزامات التي يتحملها الفريقان المتعاقدان بما فيها تلك المنصوص عليها في تفويض استثمار أو اتفاقية استثمار .

هذا هو النص

## المادة (١٢)

## انكار المظالم

يحتفظ كل من الفريقين المتعاقدين بحقه بأن ينكر على شركة من الفريق المتعاقد الآخر منافع هذه الاتفاقية إذا كان مواطنون من بلد ثالث يملكون أو يسيطرون على الشركة و

- (أ) كان الفريق المتعاقد الناصر لا يقيم علاقات اقتصادية طبيعية مع البلد الثالث ، أو  
(ب) لم تكن للشركة نشاطات تجارية يعتد بها في أراضي الفريق المتعاقد والذي تم بموجب قوانينه تأسيسها أو تنظيمها .

## المادة (١٣)

## الضريبة

(١) لا يفرض أي نص في هذه الاتفاقية أي التزامات تتعلق بمسائل الضريبة باستثناء أن:-

- (أ) تطبيق المواد (١٠ و ٩ و ٣) فيما يتعلق بالمصادرة ، و  
(ب) تطبيق المادة (٩) فيما يتعلق باتفاقية استثمار أو بتفويض استثمار .

(٢) يجوز لأي مواطن أو شركة بجزم في نزاع استثماري أن هناك مسألة ضريبية تشمل على مصادرة أن يقدم ذلك النزاع للتحكيم بمقتضى المادة (٣/٩) فقط إذا :

- (أ) كان المواطن أو الشركة المعنية قد قام أولاً بإحالة موضوع ما إذا كانت المسألة الضريبية تتضمن مصادرة إلى سلطات الضريبة المختصة لدى كلا الفريقين المتعاقدين، و

(ب) لم تقرر سلطات الضريبة المختصة كليهما أن الموضوع لا يتضمن مصادرة خلال تسعة أشهر من الوقت الذي أحال فيه المواطن أو الشركة الموضوع إليهما .

## المادة (١٤)

## اجراءات غير ممنوعة بموجب هذه الاتفاقية

(١) لا تمنع هذه الاتفاقية أي فريق متعاقد من تطبيق اجراءات ضرورية من أجل تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بالمحافظة على أو إعادة السلام الدولي أو الأمن أو لحماية مصالحها الأمنية الأساسية .

(٢) لا تمنع هذه الاتفاقية أي فريق متعاقد من فرض شكليات خاصة تتعلق بالاستثمارات المشمولة مثل الاشتراط بأن تكون هذه الاستثمارات قائمة قانوناً بموجب قوانين وانظمة ذلك الفريق المتعاقد أو الاشتراط بأن يتم الإبلاغ عن تحويلات العملة أو السندات المالية الأخرى، على أن لا تؤثر هذه الشكليات في لحوى أي من الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

## المادة (١٥)

## تطبيق هذه الاتفاقية على الدوائر السياسية والمصالح الحكومية للفريقين المتعاقدين

- (١) (أ) تطبيق الالتزامات في هذه الاتفاقية على الدوائر السياسية في الفريقين المتعاقدين .  
(ب) فيما يتعلق بالمعاملة الممنوحة من قبل ولاية أو إقليم أو ملك تابع للولايات المتحدة الأمريكية ، فإن المعاملة الوطنية تعني المعاملة التي لا تقل الضائية عن المعاملة الممنوحة بمقتضى هذه الاتفاقية في الأوضاع المماثلة لاستثمارات موطني الولايات المتحدة الأمريكية المقيمين والشركات التي تم انشاؤها قانونياً بموجب قوانين وانظمة ولايات وإقليم وممتلكات أخرى تابعة للولايات المتحدة الأمريكية .
- (٢) تطبيق التزامات الفريق المتعاقد بمقتضى هذه الاتفاقية على المؤسسة الحكومية في ممارستها لاية سلطات تنظيمية أو إدارية أو حكومية أخرى تم تفويضها بها من قبل ذلك الفريق المتعاقد .

محكمة العدل



## دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ومدتها وانهاؤها

(١) تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ تبادل وثائق التصديق .  
وتبقى نافذة لمدة عشر سنوات وتستمر نافذة ما لم يتم انتهاءها بمقتضى الفترة (٢) .  
وتطبق على الاستثمارات المشمولة القائمة في وقت دخولها حيز التنفيذ والاستثمارات  
التي يتم تأسيسها أو تملكها بعد ذلك .

(٢) يحق لأي فريق متعاقد انتهاء هذه الاتفاقية عند انتهاء مدة العشر سنوات الاولى أو  
خلال أي وقت بعد ذلك باعطاء اشعار مكتوب مدته سنة واحدة للفريق المتعاقد  
الأخر .

(٣) تستمر في السريان لمدة عشر سنوات من تاريخ الانتهاء جميع المواد الأخرى على  
الاستثمارات المشمولة التي تم تأسيسها أو تملكها قبل تاريخ الانتهاء الا في الأحوال  
التي تطبق فيها هذه المواد على تأسيس أو تملك الاستثمارات المشمولة .

(٤) يكون البروتوكول والملحق جزءان متممان لهذه الاتفاقية .

وبناء عليه فقد قام الأشخاص المفوضون بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

وقعت على نسختين في عمان

في هذا اليوم الثاني من شهر تموز من عام ١٩٩٧

باللغتين العربية والانجليزية

ويعتبر النصان أصليين بالتساوي

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
وزير الصناعة والتجارة  
الدكتور هاني الملقي

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية  
سفير الولايات المتحدة الأمريكية في عمان  
السيد ويزلي إيقان

## ملحق

(١) لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ان تتبنى أو تحافظ على استثناءات من الالتزام  
بمنح المعاملة الوطنية للاستثمارات المشمولة في القطاعات أو فيما يتعلق بالأمور  
المحددة أدناه:

- الطاقة الذرية ؛
- وسطاء للجمارك؛
- تراخيص البث الإذاعي أو النقل العام أو محطات الراديو الجوية ؛
- كومسات (COMSAT) ؛
- المساعدات أو المنح بما فيها القروض المدعومة من الحكومة والكتالات  
والتأمين؛
- الإجراءات المحلية ولجراوات الولايات المستثناءة من المادة (١١٠٢) من  
اتفاقية شمال أمريكا للتجارة الحرة بموجب المادة (١١٠٨) منها ؛ و
- أسلاك هبوط الغواصات .

ويتم منح معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً في القطاعات والأمور المذكورة أعلاه .

(٢) لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ان تتبنى أو تحافظ على استثناءات من الالتزام  
بمنح المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأكثر تفضيلاً للاستثمارات المشمولة في  
القطاعات أو فيما يتعلق بالأمور المحددة أدناه :-

- مصائد الأسماك؛
- النقل الجوي والبحري والنشاطات المتعلقة بهما؛
- البنوك والتأمين والأوراق المالية والخدمات المالية الأخرى؛
- إيجارات المعادن في الأراضي الحكومية؛

حكم من الفصل

(٣) لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية ان تنبني او تحافظ على استثناءات على الالتزامات بمنح المعاملة الوطنية للاستثمارات المشمولة في القطاعات او فيما يتعلق بالامور المحددة ادناه :

- النقل الجوي؛
- ملكية شركات باصات النقل؛
- ملكية شركات مقلات الانشاءات ولا يشمل ذلك تقديم خدمات الانشاءات عبر الحدود؛
- التجارة على نطاق صغير والتي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها من (٥٠,٠٠٠) ألف دولار امريكي او ما يعادلها بالعملة الوطنية ، معدلة سنوياً لمدة الخمس سنوات الاولى لتفاد هذه الاتفاقية على اساس نسبة التغير السنوية المعنوية في معامل مخفض الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية.
- ملكية البنوك وشركات التأمين؛
- ملكية الشركات التي تعمل في تشغيل أنظمة الاتصالات ، ولا يشمل ذلك نشاطات مثل الصيانة وإنتاج المعدات وبيع المعدات وقطع الغيار او اية خدمات تتعلق بالاتصالات .
- امتيازات استخراج المعادن بما فيها النفط والغاز الطبيعي والزييت الصخري.
- الزراعة ( ولا يشمل ذلك الانتاج الحيواني ) على قطع واسعة من الاراضي (اكثر من خمسمائة فدان او ما يعادلها بالدونمات) وملكية الاراضي الزراعية وملكية الاراضي في وادي الأردن وملكية الاراضي لغايات غير تجارية .

ويتم منح معاملة الدولة الاكثر تفضيلاً في القطاعات وفي الامور المذكورة اعلاه .

(٤) على الرغم مما ورد في الفقرات (١) و(٣) يوافق كل فريق على منح المعاملة الوطنية للاستثمارات المشمولة في القطاعات التالية :

- ايجار حقوق مرور الاكوابب في الاراضي الحكومية .

### بروتوكول

(١) فيما يتعلق بالمادة (١) (د) يؤكد الفريقان المتعاقدان لهما المتبادل ان اياً من الفريقين المتعاقدين قد يتطلب موافقات او قد يفرض متطلبات رسمية بخصوص تغيير في شكل استثمار ما شريطة ان تكون مثل هذه الموافقات او المتطلبات الرسمية متفقة مع هذه الاتفاقية.

(٢) فيما يتعلق بالمادة (٣) فقرة (٢) فان مصطلح ( بدون تأخير ) لا يعني بالضرورة لحظياً المقصود أنه يتوجب على الفريق المتعاقد ان يجتهد في القيام بالشكايات الضرورية بصورة مستعجلة.

محضر الاجتماع



\* صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١١٩٤) بتاريخ ١٦/٨/١٩٩٧، بموضوع اتفاقية التعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تم التوقيع عليها في عمان بتاريخ ٣٠/٧/١٩٩٧ بشكلها التالي:-

#### اتفاق فيما بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

#### والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

حيث ان مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣١٩ (د-٤) في ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٩،

وحيث ان النظام الاساسي لمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها ٤٢٨ (د-٥) في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٠، ينص ، ضمن أمور أخرى على ان تتولى المفوضية السامية ، تحت سلطة الجمعية العامة ، مهمة تأمين حماية دولية ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، للاجئين الذين يشملهم أحكام النظام الاساسي، والبحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين بمساعدة الحكومات ، وكذلك الهيئات الخاصة اذا وافقت على ذلك الحكومات المعنية على تسهيل اعادة هؤلاء اللاجئين الى اوطانهم بمحض اختيارهم أو استيعابهم في مجتمعات وطنية جديدة،

وحيث ان مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، وهو هيئة فرعية منشأة من قبل الجمعية العامة وفق المادة ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، وجزء لا يتجزأ من الأمم المتحدة ، وينطبق على مركزه وامتيازاته وحصاناته اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة ، التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٣ من شهر شباط / فبراير ١٩٤٦ ،

ورغبة من مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في وضع الاحكام والشروط التي يتم بموجبها تمثيل المكتب ووفق ولايته ، في المملكة الأردنية الهاشمية .

لذلك فقد اتفق مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، وفي روح من التعاون الودي فيما بينهما على ما يلي :

#### المادة (١)

#### تعريفات

لاغراض هذا الاتفاق يقصد بالتعابير التالية المعاني المحددة لها أنها

- (أ) "UNCHR" هي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .
- (ب) "المفوض السامي" هو المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو المسؤولين الذين يفوضهم المفوض السامي بالتصرف نيابة عنه .
- (ج) "الحكومة" هي حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .
- (د) "الدولة المضيفة" أو "الدولة" هي المملكة الأردنية الهاشمية .
- (هـ) "الأطراف" هم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .
- (و) "الاتفاقية" هي اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٣ شباط / فبراير ١٩٤٦ .
- (ز) "مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" هو وكالة المكاتب والمباني والمنشآت والامكنة المشغولة أو المعتمدة للمفوضية في المملكة الأردنية الهاشمية .
- (ح) "ممثل المفوضية السامية" هو موظف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المسؤول عن مكتب المفوضية السامية في المملكة الأردنية الهاشمية .
- (ط) "موظفو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعتمدون" هم كافة الأشخاص المعينون في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفقا لانظمة وقواعد موظفي الأمم المتحدة ، وذلك باستثناء الأشخاص المعينون محليا والذي توكل اليهم مهمات يحتسب اجراها على اساس الساعة وفق قرار الجمعية العامة ٧٦ (د-١) .
- (ي) "الخبراء في مهمة" هم الأشخاص الذين يقومون بتأدية مهمة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، غير موظفي المفوضية المعتمدين أو الأشخاص الذي يؤدون خدمات نيابة عنها .
- (ك) "الأشخاص الذين يؤدون خدمات نيابة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" هم الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون وموظفونهم من غير مواطني الدولة المضيفة ، والذين تعهد اليهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنفيذ برامجها او المساعدة في تنفيذها .
- (ل) "موظفو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" هم موظفو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعتمدون والخبراء في مهمة والأشخاص الذي يؤدون خدمات نيابة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

هذه من الفصل

## المادة (٢)

## الغرض من الاتفاق

يحدد هذا الاتفاق الشروط الأساسية التي ستضطلع المفوضية السامية بموجبها ، ووفقا لولايتها ، بالتعاون مع الحكومة ، وبإنشاء مكتب لها في الدولة وتمكينها من مباشرة انشطتها المتعلقة بالحماية الدولية والمساعدة الإنسانية لصالح اللاجئين والأشخاص الآخرين المشمولين بعنايتها في الدولة المضيفة.

## المادة (٣)

## التعاون بين الحكومة والمفوضية السامية

(١) يجري التعاون بين الحكومة والمفوضية السامية في مجال الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية للاجئين والأشخاص الآخرين المشمولين بعناية المفوضية السامية ، طبقا للنظام الأساسي للمفوضية السامية والقرارات والمقررات المعتمدة من فروع الأمم المتحدة المتعلقة بالمفوضية السامية ، ولغاية تحقيق التعاون وتمكين المفوضية السامية ، أو أي وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة قد تخلفها، تتمتع الحكومة بأن تزودها ، في الشكل المناسب بالمعلومات والبيانات الإحصائية التي تطلبها والمتعلقة بـ :

(أ) وضع اللاجئين فيما عدا اللاجئين الفلسطينيين.

(ب) القوانين والأنظمة والقرارات الخاصة باللاجئين والناقدة أو التي قد تنفذ فيما بعد .

(٢) يواصل مكتب المفوضية السامية التشاور والتعاون مع الحكومة فيما يتعلق بأعداد ومراجعة المشاريع الخاصة باللاجئين.

(٣) المشاريع التي تقوم بتنفيذها الحكومة ، بتمويل من المفوضية السامية، سوف يتم وضع بنودها وشروطها ، بما في ذلك التزام كل من الحكومة والمفوضية السامية ، فيما يتعلق بتزويدها بالاموال والمعدات والخدمات أو أي مساعدة أخرى للاجئين ، في اتفاقيات مشاريع يتم التوقيع عليها من قبل الحكومة والمفوضية السامية.

(٤) تتعهد الحكومة بأن لا تعيق وصول موظفي المفوضية ، في أي وقت ، إلى اللاجئين والأشخاص الآخرين المشمولين بعنايتها، وإلى مواقع مشاريع المفوضية وذلك للإشراف على كافة مراحل التنفيذ.

## المادة (٤)

## مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

(١) يمكن للمفوضية السامية ، بعد موافقة الحكومة ، أن تنشئ وتدير مكتب أو مكاتب في الدولة ، وذلك لغايات توفير الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية للاجئين والأشخاص الآخرين المشمولين بعنايتها.

(٢) يمكن للمفوضية السامية، بعد موافقة الحكومة ، أن تختار ، مكتب المفوضية السامية في الدولة ، ليكون مكتبها إقليميا لها ، وسوف يتم إبلاغ الحكومة خطيا بعدد ودرجة الموظفين المعتمدين المعينين فيه.

(٣) يقوم مكتب المفوضية السامية بإداء وظائفه كما هي محددة من قبل المفوض السامي ، وذلك وفقا لولاياته الخاصة باللاجئين والأشخاص الآخرين المشمولين بعنايته ، ويشمل ذلك إنشاء ومتابعة العلاقات بين المفوضية السامية والمنظمات الحكومية أو غير الحكومية الأخرى العاملة في الدولة.

## المادة (٥)

## موظفو المفوضية السامية المعتمدون

(١) يجوز للمفوضية السامية أن تقوم بتعيين الموظفين والأشخاص الآخرين الذين ترى ضرورة تعيينهم لغاية قيامها بوظائف الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية.

(٢) يتم إبلاغ الحكومة بفئات الموظفين المعتمدين والموظفين الآخرين الذين تعينهم في مكتب المفوضية السامية في الدولة.

(٣) يمكن للمفوضية السامية أن تتدرب موظفين معتمدين لزيارة الدولة وذلك بغية التشاور والتعاون مع موظفي الدولة المناظرين أو مع أية أطراف أخرى معنية باللاجئين ، وذلك فيما يتعلق بـ :

(أ) مراجعة أعداد ومراقبة وتوفير الحماية الدولية ومشاريع المساعدة الإنسانية .

(ب) شحن واستلام وتوزيع واستعمال مواد الإغاثة والمعدات وأي سواد أخرى تولفها المفوضية السامية.

(ج) للبحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين.

(د) أية أمور أخرى تتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق.

مكتبة الأمم المتحدة



التسهيلات الخاصة بتفويض البرامج الانسانية للمفوضية السامية

(١) تتخذ الحكومة ، وبالاتفاق مع المفوضية السامية ، أي تدبير قد يكون لازما لاعفاء موظفي المفوضية السامية المعتمدين ، والخبراء في مهمة ، والأشخاص الذين يؤدون خدمات نيابة عن المفوضية السامية ، من الانظمة او الاحكام القانونية الاخرى التي تتعارض مع العمليات والمشاريع التي يتم تنفيذها وفقا لهذا الاتفاق ، وتمنحها أي تسهيلات أخرى قد تكون لازمة للتنفيذ السريع والفاعل وتشمل هذه التدابير الاذن بتشغيل أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية بدون رسوم ترخيص ومنع حقوق النقل الجوي ، والاعفاء من رسوم الهبوط ومن أي رسوم على الاغاثية الطارئة ، وعلى رحلات الشحن ، وعلى نقل اللاجئين و/ أو موظفي المفوضية السامية وفق القوانين والانظمة المعمول بها في الدولة المضيفة.

(٢) تضمن الحكومة تزويد مكتب المفوضية السامية في كافة الاوقات بالخدمات العامة اللازمة وفقا لشروط عادلة.

(٣) تتخذ الحكومة التدابير اللازمة ، عند الطلب ، لضمان سلامة وحماية مكتب المفوضية السامية وموظفيه.

## المادة (٧)

الامتيازات والحمايات

(١) تطبق الحكومة الاحكام ذات الصلة من اتفاقية امتيازات وحصانات الامم المتحدة التي أصبحت المملكة طرفا فيها في الثالث من شهر كانون الثاني من عام ١٩٥٨ على المفوضية السامية وممتلكاتها واموالها واصولها وعلى موظفيها المعتمدين وخبرائها في مهمة . وتوافق الحكومة ايضا على منح المفوضية السامية وموظفيها المعتمدين أي امتيازات وحصانات اضافية قد تكون ضرورية لتأدية مهام الحماية الدولية والمساعدة الانسانية بشكل فعال.

(٢) وبدون اجحاف بالفترة الاولى من هذه المادة ، تمنح الحكومة للمفوضية السامية ، بشكل خاص ، الامتيازات والحصانات والحقوق والتسهيلات المذكورة في المواد ٨-١٥ من هذا الاتفاق.

## المادة (٨)

مكتب وممتلكات واموال وموجودات المفوضية السامية

(١) يجب أن تتمتع المفوضية السامية وممتلكاتها واموالها وموجوداتها أينما كانت وفي حوزة أي كان ، بالحصانة من أي شكل من أشكال الاجراءات القانونية باستثناء الحالات الخاصة التي قامت المفوضية السامية بالتنازل صراحة عن حصانتها ، ومن المفهوم أن هذا التنازل لا يشمل أي اجراء خاص بالتنفيذ.

(٢) يجب أن تكون مكاتب المفوضية السامية محمية من الانتهاكات ، ويجب أن تتمتع ممتلكات واموال وموجودات المفوضية السامية حيثما كان موقعها وفي حوزة أي شخص كان بالحصانة من التفتيش او الاستيلاء او المصادرة او نزع الملكية أو أي اجراء تدخل آخر سواء كان تنفيذيا أو اداريا أو قضائيا أو تشريعا .

(٣) يكون أرشيف المفوضية السامية وكافة الوثائق التي تعود اليها أو في حوزتها بشكل عام محمية من الانتهاك .

(٤) تعفى الاموال أو الموجودات والدخل والممتلكات الأخرى الخاصة بالمفوضية السامية من:

(أ) أي شكل من أشكال الضريبة بشرط عدم مطالبة المفوضية السامية بالاعفاء من رسوم خدمات المرافق العامة .

(ب) الرسوم الجمركية والحظر والقيود على المواد المستوردة أو التي تصدرها المفوضية السامية لاستعمالها الرسمي بشرط أن المواد المستوردة بموجب ذلك الاستثناء لن يتم بيعها في الدولة المضيفة باستثناء الشروط التي يتم الاتفاق عليها مع الحكومة .

(ج) الرسوم الجمركية والحظر والقيود فيما يتعلق باستيراد وتصدير نشراتها الاعلامية .

(٥) أية مواد يتم استيرادها أو تصديرها بواسطة المفوضية السامية عبر اليقاعات المحلية أو الدولية المعتمدة على نحو واف من قبل المفوضية السامية لأداء الأعمال نيابة عنها فيما يتعلق بالمساعدة الانسانية للاجئين تستثنى من كافة الرسوم الجمركية والحظر والقيود .

(٦) تتمتع المفوضية بحرية نقل الاموال ويكتفها الاحتفاظ وادارة العملات الاجنبية المتداولة ولتتمتع بحسابات بالعملات الاجنبية وفق اللوائح والقوانين السارية.

(٧) يجب أن تتمتع المفوضية السامية بأفضل سعر صرف رسمي .

## المادة (٩)

تسهيلات الاتصالات

(١) تتمتع المفوضية السامية في اتصالاتها الرسمية ، بمعاملة لا تقل عن تلك التي تعامل بها الحكومة اية حكومة أخرى بما في ذلك بعثتها الدبلوماسية ، أو المكفولة للمنظمات الحكومية الدولية ، وذلك من حيث الاسبقية والتعريف ورسوم البريد والبرقيات ورسائل التليفون ، والهاتف والتلكس والتلغراف وغيرها من وسائل الاتصال وكذلك الرسوم الخاصة بالمعلومات على الصحافة والاذاعة.

هــ كـ مـ نـ اـ بـ جـ دـ هـ

(٢) تضمن الحكومة عدم انتهاك مراسلات واتصالات المفوضية السامية الرسمية ولا تخضع هذه المراسلات والاتصالات لأي نوع من الرقابة ، ويشمل عدم الانتهاك ، المطبوعات والصور والشرائح المصورة والأفلام والتسجيلات الصوتية .

(٣) للمفوضية السامية حق استعمال الرمز " الشيفرة " ولها ان ترسل او تتلقى الرسائل بواسطة حامل الحقبة او داخل حقائب مختومة يكون لها ولحاميل الحقبة نفس الامتيازات والحصانات الممنوحة لحاملي الحقائب الدبلوماسية وتلك الخاصة بالرسائل والحقائب الدبلوماسية .

(٤) يحق للمفوضية السامية تشغيل اجهزة اتصال سلكية ولاسلكية على الترددات المسجلة للأمم المتحدة ، وتلك المخصصة من قبل الحكومة ، فيما بين مكاتبها ، داخل وخارج الدولة ، وبشكل خاص مع المقر الرئيسي للمفوضية السامية في جنيف .

#### المادة (١٠)

##### مسؤولية المفوضية السامية

(١) يتمتع ممثل المفوضية السامية ، ونايب الممثل ، والمسؤولون الآخرون وذوو الدرجات العليا اثناء وجودهم في الدولة ، وفق ما يتم الاتفاق عليه بين المفوضية السامية والحكومة ، بالامتيازات والحصانات والاعفاءات والتسهيلات الممنوحة عادة للمبعوثين الدبلوماسيين ، وذلك فيما يتعلق بانفسهم وازواجهم ، وقاربهم الذين يعولونهم . ولهذه الغاية تدرج وزارة الخارجية اسمائهم في القائمة الدبلوماسية .

(٢) يتمتع مسؤولو المفوضية السامية ، اثناء تواجدهم في الدولة بالتسهيلات والامتيازات والحصانات التالية:

(أ) الحصانة من الدعاوى القانونية فيما يصدر عنهم بصفتهم الرسمية من اقوال او كتابات او تصرفات . وتستمر هذه الحصانات حتى بعد انتهاء عملهم في المفوضية السامية .

(ب) الحصانة من التفتيش والحجز على حقائبهم الرسمية .

(ج) الحصانة من أية التزامات خاصة بالخدمة العسكرية الانزامية او أي خدمة لازامية اخرى .

(د) الاعفاء فيما يتعلق بانفسهم وازواجهم وقاربهم الذي يعولونهم والافراد الآخرين في منازلهم من قيود الهجرة وتسجيل الاجانب .

(هـ) الاعفاء من الضريبة على المرتبات وغيرها من الاجور التي يتقاضونها من المفوضية السامية .  
(و) الاعفاء من أي شكل من أشكال الضريبة على الدخل الذي يتقاضونه من مصادر خارج الدولة .

(ز) اصدار التأشيرات والتراخيص والاذونات المطلوبة على وجه السرعة وبدون مقابل ، وحرية التنقل في داخل الدولة ومنها واليها الى الحد اللازم لتنفيذ برامج المفوضية السامية الخاصة بالحماية الدولية والمساعدة الانسانية .

(ح) حرية امتلاك النقد الاجنبي وحسابات بالعملة الاجنبية والممتلكات المنقولة والاحتفاظ بها داخل الدولة ، والحق في اخراج امولهم التي يمتلكونها بشكل قانوني من الدولة المضيفة عند انتهاء وظيفتهم في المفوضية السامية .

(ط) نفس الحماية والتسهيلات اللازمة لمغادرة الدولة ، فيما يتعلق بانفسهم وازواجهم ومن يعولون من قاربهم والافراد الآخرين في منازلهم التي تعطى للمبعوثين الدبلوماسيين في وقت الالتزام الدولية .

(ي) الحق في استيراد حاجاتهم الشخصية معفاة من الرسوم الجمركية او اية رسوم اخرى ومن اية محظورات او قيود على استيراد:

(١) اثاثهم وامتعتهم الشخصية ضمن شحنة واحدة او اكثر وكذلك استيراد اية اضافات لازمة لها بما في ذلك السيارات ذوات المحركات طبقا للأنظمة السارية المعمدة في الدولة والخاصة بالمبعوثين الدبلوماسيين و / او موظفي المنظمات الدولية المقيمين .

(٢) كميات معقولة من بعض المواد المعدة للاستعمال او الاستهلاك الشخصي وليس على سبيل الهدية او لخرض البيع .

(٣) لا يتمتع مسؤولو المفوضية من مواطني الدولة المضيفة او المقيمين الدائمين فيها الا بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في الاتفاقية .

#### المادة (١١)

##### الموظفون المعينون محليا

(١) يتمتع الاشخاص المعينون محليا والذين يقومون باعمال للمفوضية السامية تكدر على اساس الساعة بالحصانة من الدعاوى القانونية فيما يصدر عنهم بصفتهم الرسمية من اقوال او كتابات او تصرفات .

(٢) تكون احكام وشروط توظيف الموظفين المحليين طبقا للوائح وقرارات وقواعد الامم المتحدة ذات الصلة .

هذا من الفصل

## المادة (١٢)

الخبراء في مهمة

(١) يتمتع الخبراء أثناء قيامهم بمهمة للمفوضية السامية بالمزايا والحصانات اللازمة لتأدية وظائفهم بشكل مستقل ، وعلى الاخص بما يلي :

(أ) الحصانة من الاعتقال والاحتجاز الشخصي .

(ب) الحصانة من الدعاوي القانونية مهما كان نوعها فيما يصدر عنهم بصفتهم الرسمية من اقوال أو كتابات أو تصرفات، حتى بعد انتهاء مهمتهم في المفوضية السامية.

(ج) عدم انتهاك كافة المحررات والوثائق .

(د) حق استعمال الرمز وتسليم المراسلات برسول خاص أو في حقائب مختومة وذلك لغايات الاتصالات الرسمية.

(هـ) نفس التسهيلات التي تمنح لعملي الدول الأجنبية الموفدين في مهمة رسمية مؤقتة فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالعمل أو الرقابة على النقد .

(و) نفس الحصانات والتسهيلات التي تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين بما في ذلك عدم جواز التفتيش أو الحجز فيما يتعلق بامتعتهم الشخصية.

## المادة (١٣)

الأشخاص الذين يؤدون خدمات نيابة عن المفوضية السامية

١ باستثناء ما قد يتفق عليه الطرفان خلاف ذلك ، تمنح الحكومة لكافة الأشخاص الذين يؤدون خدمات نيابة عن المفوضية السامية من غير مواطني الدولة المضيفة المعينين محلياً ، الامتيازات والحصانات المحددة في الفقرة الثامنة عشرة من المادة الخامسة من الاتفاقية . كما يمنحون :

(أ) التأشيرات والترخيص والاذونات اللازمة لاداء وظائفهم على وجه السرعة وبدون مقابل .

(ب) حرية التنقل في داخل الدولة ومنها أو إليها الى الحد اللازم لتنفيذ برامج المفوضية السامية الانسانية .

## المادة (١٤)

الابلاغ

(١) يجب على المفوضية السامية ابلاغ الحكومة باسماء موظفيها المعتمدين والخبراء في مهمة والأشخاص الذين يؤدون خدمات نيابة عنها، وبأي تغيير قد يطرأ على مركز هؤلاء الأشخاص.

(٢) يتم تزويد موظفي المفوضية السامية المعتمدين والخبراء في مهمة، والأشخاص الذين يؤدون خدمات نيابة عن المفوضية ببطاقة هوية خاصة توضح مركزهم بموجب هذا الاتفاق.

## المادة (١٥)

التنازل عن الحصانة

تمنح المزايا والحصانات لموظفي المفوضية السامية لصالح الامم المتحدة والمفوضية السامية وليس للمصلحة الشخصية للأفراد المعنيين ، وللاأمين العام للامم المتحدة في كافة الاحوال التنازل عن حصانة أي موظف في المفوضية السامية اذا رأى ان الحصانة تحول دون اخذ العدالة مجراها، وان التنازل عنها لا يضر بمصالح الامم المتحدة والمفوضية السامية.

## المادة (١٦)

تسوية النزاعات

يعرض أي نزاع بين المفوضية السامية والحكومة ينشأ عن تفسير أو تنفيذ هذا الاتفاق ، اذا لم يتم تسوية هذا النزاع وديا بالمفاوضة أو بآلية طريقة أخرى من طرق التسوية قد يتفق الطرفان عليها، على التحكيم، وذلك بناء على طلب أحد الطرفين . ويعين كل طرف محكم ، في حين يعين المحكمان المعينان بهذه الطريقة محكما ثالثا يتولى رئاسة هيئة التحكيم . وإذا لم يتم احد الطرفين بتعيين محكم خلال ثلاثين يوما من طلب التحكيم ، أو اذا لم يتم تعيين المحكم الثالث خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تعيين المحكمين ، فكل طرف ان يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين محكم . وتصدر كافة قرارات المحكمين باغلبية الثلثين . ويحدد المحكمون اجراءات التحكيم ، ويتحمل الطرفان نفقات التحكيم التي يحددها المحكمون . ويجب ان يتضمن قرار التحكيم بيانا بالاسباب التي بني عليها وبقبله الطرفان حكما نهائيا في النزاع .

محكمة العدل الدولية



## المادة (١٧)

## إحكام عامة

(١) يسري هذا الاتفاق اعتباراً من تاريخ توقيعه من كلا الطرفين ويستمر في النفاذ الى حين انتهائه وفق الفقرة الخامسة من هذه المادة .

(٢) يفسر هذا الاتفاق في ضوء اهدافه الاولى ، وهي تمكين المفوضية السامية من الاضطلاع بولايتها الدولية نحو اللاجئين على نحو كامل وفعال وتحقيق اهدافها الانسانية في الدولة .

(٣) يسوي الطرفان أي مسألة لم يتم النص عليها في هذا الاتفاق في ضوء مقررات وقرارات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة . ويعطي كل طرف الاعتبار التام والمتعاطف لأي اقتراح يتقدم به الطرف الآخر بموجب هذه الفقرة .

(٤) للتشاور بهدف تعديل هذا الاتفاق يمكن ان يتم بناء على طلب الحكومة او المفوضية السامية . ويجوز تعديل الاتفاق باتفاق مكتوب مشترك بين الدولة والمفوضية السامية .

(٥) يجوز لأي من الطرفين إنهاء العمل بهذا الاتفاق باخطار كتابي يرسله احدهما للآخر لهذه الغاية ، على ان لا ينفذ الإنهاء إلا بالتواضع ستة شهور من تاريخ الاخطار ، باستثناء ما يتعلق بالتوقف الطبيعي لأنشطة المفوضية السامية في الدولة المضيفة والتخلي عن ممتلكاتها فيها .

وإثباتاً لما تقدم ، قام الممثلون الموقعون ادناه ، المعينون حسب الاصول من الحكومة ومن المفوضية السامية بالتوقيع نيابة عن الطرفين على نسختين أصليتين من هذا الاتفاق وباللغتين العربية والانجليزية اللتين تتمتعان بحجية متساوية .

حرر في عمان في اليوم الثلاثون من شهر تموز/ يوليو من عام ١٩٩٧ .

عن مكتب المفوضية السامية

زبيدة هاسيم الشافري

ممثلة المفوضية في الأردن

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الدكتور فايز الطراونة

وزير الخارجية

\* صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٠٦) تاريخ ١٦/٨/١٩٩٧ ، بموضوع اتفاقية النقل البحري التجاري والموانئ واتفاقية النقل الدولي على الطرق الموقعتين في قطر بتاريخ ١٥/٧/١٩٩٧ بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية و حكومة دولة قطر بشكلها التالي :-

### اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانئ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

وحكومة دولة قطر .

المشار اليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين ،

إنطلاقاً من الروابط الأخوية والتاريخية القائمة بينهما ،

ورغبة منهما في تعزيز علاقاتهما الاقتصادية والتجارية ،

وإرساء أسس التعاون المشترك في المجال البحري بقية تنمية وتسهيل وتنظيم النقل

البحري بينهما واستخدام موانئهما وأساطيلهما البحرية الوطنية بهدف تحقيق

التنمية المشتركة لما فيه مصلحة البلدين الشقيقين ،

#### المادة الأولى : أهداف الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية الى :

- تكثيف مساهمة البلدين في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية .
- تنظيم العلاقات والأنشطة البحرية بين البلدين وتحقيق تنسيق أفضل

مكتبة النقل

- سن سياسة موحدة ومركزة على مبدأ المشاركة والتكامل بين أساطيل البلدين في نقل المبادلات التجارية البحرية .
- تلاقي جميع العوائق التي من شأنها أن تضر بتنمية النقل البحري بين البلدين .
- التنسيق في مجال التفتيش والإرشاد والإنقاذ البحري وتبادل المعلومات فيما بين البلدين قصد توفير أجمع أسباب السلامة لسفن كلا البلدين .
- تنسيق التشريعات البحرية في البلدين المتعاقدين .
- توحيد المواقف في المحافل والمنظمات البحرية والإقليمية والدولية .
- التنسيق والتعاون في مجال التأهيل البحري .
- التعاون في مجال إستغلال الموانئ البحرية .
- التعاون في مجال إدارة وتشغيل وصيانة وإصلاح السفن .

### المادة الثانية : التعاريف

لأغراض تطبيق هذه الإتفاقية يقصد بالكلمات والعبارات الواردة أدناه المعاني المبينة إزاءها :

- ١ . ( السلطة البحرية المختصة ) :  
الوزير المكلف بالشئون البحرية والموانئ أو من ينوبه .
- ٢ . ( الشركات البحرية )  
كل شركة تتوفر فيها الشروط التالية :  
أ - تكون تابعة فعلاً للقطاع العام و / أو الخاص لأحد البلدين أو كليهما .  
ب - يكون سجلها القانوني بأقليم أحد البلدين .  
ج - يكون معترف بها من السلطة البحرية المختصة التي تتولى التعريف بنشاطها .

محضر المجلس

٣ . ( سفينة الطرف المتعاقد )

كل سفينة تجارية

مسجلة بإقليم ذلك

الطرف ورافعة لعلمه

طبقاً لتشريعاته .

٤ . ( السفينة المستغلة من قبل

الشركات البحرية لأحد

الطرفين المتعاقدين )

كل سفينة تابعة

للطرف المتعاقد

وكذلك كل سفينة

مستأجرة من قبل

شركاته البحرية .

إلا ان هذه العبارة ه نسمل الآتي :

- السفن الخاصة بالقوات المسلحة .

- سفن البحوث .

- سفن الصيد البحري .

- السفن والوحدات البحرية التي لا تمارس نشاطات بحرية تجارية .

٥ . ( عضو طاقم السفينة )

الريان وكل شخص

يعمل أثناء الرحلة

على متن السفينة

لإدارتها أو قيادتها أو

صيانتها ومدرج

بسجل الطاقم .

٦ . ( اللجنة البحرية المشتركة )

اللجنة المشكلة لأغراض

هذه الإتفاقية وتضم في

عضويتها ممثلين عن

الجهات ذات العلاقة

هــ كـ مـ نـ لـ



بالنشاط البحري والموانئ  
في البلدين .

٧ . ( التشريعات )

القوانين والأنظمة  
والقواعد والتعليمات التي  
تصدرها السلطات المختصة  
لأي من الطرفين المتعاقدين  
كل على حده .

#### المادة الثالثة : تطبيق التشريعات

تخضع سفن كل من الطرفين المتعاقدين وطواقمها وركابها وحمولتها  
خلال نواجدها في حدود المياه الإقليمية والداخلية وموانئ الطرفين  
المتعاقدين الآخر للتشريع الداخلي لهذا الطرف الأخير .

#### المادة الرابعة : جنسية السفن ووثائقها

- يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بجنسية سفينة الطرف  
المتعاقدين الآخر طبقاً للمستندات الموجودة على ظهر السفينة  
والصادرة عن السلطة البحرية المختصة طبقاً للتشريعات المعمول  
بها في بلد الطرف المتعاقدين الآخر الذي ترفع السفينة علمه .
- يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بكافة المستندات القانونية  
الدولية الموجودة على سفينة الطرف المتعاقدين الآخر والخاصة ببناء  
السفينة وجهيزاتها وطاقنها وشهادة الحمولة وأية شهادات  
ومستندات أخرى صادرة عن السلطة البحرية المختصة طبقاً  
للتشريعات المعمول بها في بلد الطرف المتعاقدين الآخر الذي ترفع  
السفينة علمه .

هــ كـ مـ نـ هــ



الالتحاق بسفنهم في موانئ الطرف الآخر أو الإقامة لأسباب صحية أو العودة إلى بلادهم . ويحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحقه في منع الدخول للأشخاص غير المرغوب فيهم .

#### المادة التاسعة : حقوق ممارسة النقل البحري

- يعمل الطرفان المتعاقدان على :
  - إنشاء خط ملاحى مشترك ومنتظم بين موانئهما لنقل المسافرين والبضائع المتبادلة بينهما .
  - تنظيم عمليات النقل البحري بينهما وحسن الإستغلال الأمثل لأسطولهما البحري .
  - الإستغلال المشترك لبعض الخطوط البحرية من طرف شركائهما البحرية .

كما يعمل ( في إطار الخطوط المنتظمة ) كل طرف متعاقد على توزيع حقوق النقل من حيث الحجم وأجور النقل وفق مقتضيات مدونة قواعد سلوك المؤتمرات البحرية .

وفي حالة عدم استجابة اسطول أحد الطرفين المتعاقدين لطلبات النقل يخول للشركات البحرية التابعة للطرف المتعاقد الآخر العمل المؤقت على الخطوط البحرية المستقلة بين هذا الطرف وأي طرف آخر شريطة عدم الإخلال بالتزاماته .

كما يعمل كل طرف متعاقد عند الإقتضاء إلى الإلتجاء التفضيلى لإيجار سفن الطرف المتعاقد الآخر وذلك حسب مقتضيات السوق والمنافسة .

#### المادة العاشرة : الاستثمار المشترك

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع قيام مشاريع وشركات الإستثمار البحرية المشتركة بينهما ودعم وتنمية إساطيلهما البحرية الوطنية وأنشطة موانئهما وعقد الإتفاقيات الخاصة لهذا الغرض بين الجهات ذات العلاقة في البلدين .

هكذا نص الفصل



المادة الحادية عشرة: تسوية المدفوعات

نتم تسوية المدفوعات ذات العلاقة بالنقل البحري للأشخاص والبضائع بين الطرفين المتعاقدين بعملة قابلة للتحويل ومقبولة لدهما وطبقاً لتشريعات التحويل الخارجي نافذة المفعول لدى البلدين .

المادة الثانية عشرة : الحوادث البحرية

إذا تعرضت سفينة تابعة لأحد الحرفين المتعاقدين لعطب أو جنحت قرب سواحل الطرف المتعاقد الآخر أو بأحد موانئه فإن السلطة المختصة لهذا الطرف الأخير تمنح لأعضاء الطاقم والمسافرين وكذلك السفينة وحمولتها نفس الحماية والمساعدة التي تمنحها لسفنها هذا ولا تخضع البضائع المنشلة من السفينة لأية رسوم جمركية بشرط عدم تسليمها للإستهلاك الداخلي .

المادة الثالثة عشرة: تسوية النزاعات على السفن

في حالة نشوء أي نزاع يتعلق بالنشاط البحري بوجه عام على ظهر سفينة تابعة لأي من الطرفين المتعاقدين أثناء تواجدها في موانئ أو مياه الطرف المتعاقد الآخر يجوز للسلطة البحرية المختصة فيه التدخل لفض النزاع وبياً ، وإذا تعذر ذلك يخطر الممثل الرسمي لدولة علم السفينة ، وفي حالة عدم الوصول إلى تسوية تطبق التشريعات المعمول بها في بلد الميناء .

المادة الرابعة عشرة: التأهيل في الميدان البحري

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق أعمال مراكز ومدارس التأهيل البحري التابعة لهما بما يسمح بالإستغلال الأمثل للقدرات المتاحة من تبادل المعلومات والخبرات ويسهل كل طرف متعاقد قبول رعايا الطرف المتعاقد الآخر قصد التدريب والتأهيل وتبادل التجارب وبكلفت تشجيعية .

هــ

**المادة الخامسة عشرة: الاعتراف بالشهادات والمؤهلات**

يعترف كل طرف متعاقد بالشهادات المهنية البحرية ومؤهلات الملاحه البحرية الممنوحة والمعتمدة من قبل الطرف المتعاقد الآخر بشرط توفر الحد الأدنى التأهيلي والتشغيلي الوارد بالإتفاقيات الدولية المصادق عليها . ويعمل كلا الطرفين المتعاقدين على تنسيق وضبط صلاحيتها المهنية لممارسة مختلف الوظائف على متن سفن البلدين .

ويشجع كل طرف متعاقد في حالة تواجد نقص وظيفي على متن سفنه الإلتجاء التفضيلي لسد تلك الشواغر وذلك بإنتداب الكفاءات التابعة للطرف المتعاقد الآخر .

**المادة السادسة عشرة: التشريعات الوطنية البحرية**

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق وتوحيد التشريعات المتعلقة بالأنشطة البحرية والمطبقة في بلديهما كلما كان ذلك ممكناً .

**المادة السابعة عشرة: العلاقات الإقليمية والدولية**

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق وتوحيد مواقفهما في المنظمات والهيئات والإجادات والمؤتمرات والمحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالنشاط البحري والموانئ والتنسيق بينهم عند الانضمام للإتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بهذا الشأن بما يدعم اهداف هذه الإتفاقية كلما كان ذلك ممكناً .

**المادة الثامنة عشرة: اللجنة البحرية المشتركة**

بهدف تطبيق هذه الإتفاقية وفي إطار دعم العلاقات البحرية بين البلدين وتكريس مبدأ التشاور والتعاون وتركيز اسس التعاون

هذه الوثيقة  
مستندة

الفني الشامل . وكذلك وضع و متابعة برامج العمل المشترك وتبادل المعلومات والوثائق والإحصائيات الدورية وغير ذلك بصفة منتظمة يشكل الطرفان المتعاقدان لجنة بحرية مشتركة تضم ممثلين عنهما . ويجتمع هذه اللجنة مرة كل سنة بالتناوب بأحد البلدين في جلسة عادية ويمكن استدعاؤها في جلسة استثنائية بالبلد الذي تقدم بطلب ذلك في موعد لا يتجاوز (١٠) ستين يوماً ابتداءً من يوم تسلم هذا الطلب . ويوافق على النظام الداخلي لهذه اللجنة طبقاً لحضر اتفاق ببرم بين ممثلي السلطات البحرية المختصة لكلا البلدين .

#### المادة التاسعة عشرة: الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية

تكون الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية كما يلي :

في المملكة الأردنية الهاشمية : وزارة النقل

في دولة قطر : وزارة المواصلات والنقل

#### المادة العشرون : دخول الاتفاقية حيز التطبيق وتعديلها وإنهاء العمل بموجبها وتسوية الخلافات .

أ - تخضع هذه الاتفاقية للموافقة عليها طبقاً للإجراءات القانونية المتبعة في بلد كل من الطرفين المتعاقدين وتصبح سارية المفعول في اليوم الثلاثين لتاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بالطرق الدبلوماسية من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين .

ب - تسري هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات بعد دخولها حيز التنفيذ وتجدد تلقائياً بعد هذه الفترة من سنة لأخرى وذلك ما لم يخطر احد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابياً بالطرق الدبلوماسية برغبته في إنهاء العمل بها قبل ستة أشهر على الأقل من موعد إنتهاء مدة سريانها .

ج - أية تعديلات او اضافات الى هذه الاتفاقية يجب ان تتم كتابة بالطرق الدبلوماسية وان تكون بموافقة كلا الطرفين

هذه الاتفاقية



المتعاقدين وتصيح التعديلات أو الإضافات نافذة المفعول في اليوم الثلاثين لتاريخ تبادل وثائق التصديق عليها من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين .

د - كل خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية يتم تسويته ودياً على مستوى اللجنة البحرية المشتركة وإن تعذر ذلك فمن خلال الطرق الدبلوماسية .

حررت هذه الإتفاقية في مدينة الدوحة في ١٠ ربيع الأول ١٤١٨هـ الموافق ١٥ / ٧ / ١٩٩٧م .

من نسختين أصليتين باللغة العربية ووقع عليها ممثلا حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
الدكتور فايز احمد الطراونة  
وزير الخارجية

عن حكومة دولة قطر  
حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني  
وزير الخارجية

اتفاقية للنقل الدولي على الطرق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ،  
وحكومة دولة قطر ،  
ويشار اليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين ،

رغبة منهما في تسهيل نقل الركاب والبضائع على الطرق بين بلديهما وعبر اراضيهما بطريق الترانزيت ،

ومع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها لدى كل من الطرفين المتعاقدين .  
فقد اتفقتا على ما يلي :

#### المادة (١)

تسري احكام هذه الاتفاقية على النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق من وإلى اراضي احد الطرفين المتعاقدين وعبر اراضي الطرف المتعاقد الآخر بطريق الترانزيت بأستعمال وسائل النقل المسجلة في بلد احد الطرفين المتعاقدين .

#### المادة (٢)

##### تعريف

لاغراض هذه الاتفاقية تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة

حكومة قطر

قرين كل منها ، ما لم يقض السياق معنى آخر:

(أ) ناقل : أي شخص طبيعي أو معنوي مرخص لنقل الركاب والبضائع بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات المرعية للطرفين المتعاقدين.

(ب) ١- واسطة نقل: أي واسطة نقل على الطرق تدار بواسطة محرك ومخصصة لنقل أكثر من ثمانية ركاب باستثناء السائق ، أو لنقل البضائع أو تقوم بجر مثل هذه الواسطة.

٢- أو أي مجموعة تتألف من واسطة جركما هو مبين في الفقرة أعلاه ومقطورة أو نصف مقطورة مرتبطة بها مخصصة لنقل الركاب أو البضائع.

(ج) تصريح: التصاريح الممنوحة بواسطة نقل الركاب المسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين من قبل الطرف المتعاقد الآخر للسماح بواسطة النقل بالدخول والخروج لأراضي الطرف المتعاقد الآخر.

(د) خط باص منتظم: نقل الركاب بين أراضي الطرفين المتعاقدين بموجب مسار مجدّد ومتمشياً مع المسارات والاجور الوطنية .

(هـ) خط باص ترانزيت منتظم : خط الباص المنتظم الذي ينطلق من أراضي أحد الطرفين المتعاقدين ويمر بأراضي الطرف المتعاقد الآخر بدون تحميل أو تنزيل للركاب وينتهي في أراضي بلد ثالث.

(و) خدمة خط مكوكي: نقل الركاب الدولي المنظم على شكل مجموعات محددة في مدة الرحلة ومن نقطة انطلاق ثابتة إلى نقطة وصول ثابتة ، وعودة

هذه المجموعات إلى نقطة الانطلاق الأولى في نهاية الرحلة المنتظمة ، (الركاب في المجموعة يعودون في نفس المجموعة وأول رحلة عودة من نقطة الوصول وآخر رحلة إلى نقطة الوصول ستكون بدون ركاب).

(ز) خدمة النقل السياحي المفلق: النقل الدولي لمجموعة محددة من الركاب في واسطة نقل محددة في رحلة سياحية ، تبدأ من نقطة في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين وتنتهي في أراضي الطرف المتعاقد نفسه دون تحميل أو تنزيل للركاب.

(ح) نقل عبور ترانزيت : نقل الركاب والبضائع عبر أراضي أحد الطرفين المتعاقدين وبين نقاط انطلاق ووصول تقع خارج أراضي هذا الطرف المتعاقد.

#### المادة (٢)

يعترف كل طرف متعاقد بموجب أحكام هذه الاتفاقية للطرف المتعاقد الآخر بحق عبور الركاب وامتعتهم ، والبضائع التجارية ، ووسائط النقل العائدة للطرف المتعاقد الآخر فوق المسارات المحددة من قبل السلطات المختصة لكل طرف متعاقد والمبينة في جدول الطرق الملحق بهذا الإتفاقية .

هـ: نقل الركاب

## المادة (٤)

بموجب التشريعات الوطنية العائدة لكل من الطرفين المتعاقدين وبموجب تصريح مسبق يستطيع الناقل في أحد الطرفين المتعاقدين ان ينشيء المكاتب او يعين ممثلين أو وكلاء في اراضي الطرف المتعاقد الآخر وعلى الناقل الا يمارس عمل سفر وسياحة في اراضي الطرف المتعاقد الآخر.

## المادة (٥)

لا يفرض أى من الطرفين المتعاقدين اية رسوم أو ضرائب استيراد أو تصدير (بما في ذلك الرسوم الجمركية) على وسائل النقل العائدة للطرف المتعاقد الاخر المارة بالتراخيص عبر اراضيه باستثناء ما يلى :

- (أ) رسوم استعمال الطرق (رسوم الطرق والجسور الخاصة).
- (ب) بدل خدمات صيانة وحماية وإدارة الطرق والنقل عليها .
- (ج) الغرامات المفروضة على مخالفة الاوزان الاجمالية والصادفية ، والابعاد القصوى لوسائل النقل والمبينة في التشريعات الوطنية المحلية للطرفين المتعاقدين .
- ويجب ان اعفاء النقل بالعبور «التراخيص» اثناء مروره ياراضي الطرفين المتعاقدين وعلى أساس تبادل من بدل الخدمات الواردة في الفقرة «ب» أعلاه .

## المادة (٦)

في حالة مخالفة الناقلين والسواقين التابعين لاحد الطرفين المتعاقدين الانظمة والتعليمات التي تحكم المرور والنقل في اراضي الطرف المتعاقد الاخر فعلى السلطة المختصة في ذلك الطرف الاخير ان تعلم السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الأول.

والسلطة المختصة في الطرف الاخير ستشعر السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الاول عن الاجراءات المتخذة بحق المخالفات المبينة في الفقرة الاولى من هذه المادة .

## المادة (٧)

لايسمح لوسائل النقل المسجلة في اراضي احد الطرفين المتعاقدين بنقل الركاب والبضائع بين اية نقطتين داخل اراضي الطرف المتعاقد الآخر .

ومالم يحصل الناقل من الطرف المتعاقد الاول على تصريح خاص من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الاخر لايسطيع القيام بنقل الركاب والبضائع من اراضي الطرف المتعاقد الآخر إلى اراضي بلد ثالث .

## المادة (٨)

لايسمح لوسائل النقل الفارغة والمسجلة في احد الطرفين المتعاقدين بالدخول إلى اراضي الطرف المتعاقد الآخر لأخذ الركاب والبضائع مالم تحصل على تصريح خاص لهذا الغرض من السلطة المختصة لذلك الطرف المتعاقد الآخر .

## المادة (٩)

لاستطيع واسطة النقل المسجلة في احد الطرفين المتعاقدين تحميل البضائع في رحلة العودة إلى بلدها أو إلى بلد ثالث بعد تفريغ حمولتها في اراضي الطرف المتعاقد الآخر ما لم تحصل على تصريح خاص وبموجب التشريعات الوطنية لذلك الطرف المتعاقد الآخر .

محكمة العدل



### المادة (١٠).

يستطيع الناقل في أحد الطرفين المتعاقدين أن يشغل باص منتظم إلى /اوخط باص ترانزيت منتظم عبر أراضي الطرف المتعاقد الآخر بشرط الحصول على تصريح سنوى مسبق من السلطة المختصة في ذلك الطرف المتعاقد الآخر ، ويجب مراعاة تمرير تصاريح متكافئة من قبل الطرفين المتعاقدين.

(۱۱) المبدأ

لا يحتاج نقل البضائع بالترانزيت عبر أراضي الطرفين المتعاقدين إلى تصريح مسبق.

المادة (١٢)

يحتاج نقل الأسلحة والمفرقات والمعدات الحربية والمتفجرات بين الطرفين المتعاقدين أو بالمرور عبر أراضيهم إلى تصريح خاص يتم الحصول عليه مسبقاً من الطرف المتعاقد الآخر.

ويمنع النقل بالترانزيت لأي بضائع محظور دخولها الى اقليم أي من الطرفين المتعاقدين لأسباب الحماية لصحة الانسان او الحيوان او النباتات.

(۱۲) ۵۰۰۰

يتخذ الطرفان المتعاقدان كافة الإجراءات اللازمة لتبسيط وتسهيل والاستراع في  
الأجراءات الجمركية والأعمال الرسمية الأخرى فيما يتعلق بنقل الركاب  
والبضائع .

(۱۴) ۱۱۱۱

١٠ على كافة وسائل النقل التي تقوم بالنقل الدولي، ان تكون مصحوبة بوثائق ادخال جمركي مؤقتة (CARNET DE PASSAGE EN DOUANE) أو تريب تيك (Triptique) بموجب احكام الاتفاقية الجمركية الدولية ذات العلاقة صادرة من السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين . وفي حالة عدم وجود مثل هذه الوثائق الجمركية الدولية ، فتطبق احكام التشريعات الوطنية الخاصة بالطرف المتعاقد المعني .

٢. أما إذا كان النقل الدولي للبضائع غير مغطى بوثيقة تير (TIR) فتطبق الانظمة المنصوص عليها في ميثاق تير للبضائع أو المركبات ، وإذا كان النقل الدولي للبضائع غير مغطى بوثيقة تير (TIR) فتطبق أحكام التشريعات الوطنية الخاصة بالطرف المتعاقد المعنى .

٣- على سائقي المركبات الذين يقومون بالنقل الدولي بموجب نصوص هذه الاتفاقية أن يكون بحوزتهم الوثائق التالية :-

- (أ) رخصة قيادة سارية المفعول مطابقة لفئة المركبة التي يقودها ويجب ان تكون تلك الرخصة مطابقة لاحكام القوانين والانظمة المرعية في البلد المسجلة فيه الواسطة او ان تكون رخصة قيادة دولية.
- (ب) رخصة لواسطة النقل سارية المفعول .
- (ج) جواز سفر ساري المفعول يحتوي على كافة تأشيرات الدخول اللازمة.

(10) 2544

تصدر السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين تأشيرات دخول سارية المفعول لمدة

سنة أشهر ولعدة سفرات لكل سائق ومساعدته من الذين يقومون بالنقل الدولي للركاب أو البضائع بموجب احكام هذه الاتفاقية والقوانين والانظمة والتعليمات الوطنية ذات العلاقة.

## المادة (١٦)

يعلى الوقود الموجود في الخزان القياسي لواسطة النقل من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ، والخزان القياسي هو الخزان المجهزة به الواسطة من قبل الشركة الصانعة.

## المادة (١٧)

قطع الغيار المستعملة التي تم استبدالها يجب ان يعاد تصديرها او يتم اتلافها تحت اشراف السلطة الجمركية وتسليمها اليهم ويتم استيراد قطع الغيار بموجب القوانين والانظمة الوطنية.

## المادة (١٨)

يجب ان تحمل وسائل النقل المستعملة في النقل الدولي للركاب وامتعهم والبضائع بين البلدين المتعاقدين او عبرهما ما يلي:

١. بوليصة تأمين لصالح الشخص الثالث بموجب القوانين والانظمة السارية في كل من الطرفين المتعاقدين.

ب. بوليصة تأمين أخرى تغطي الاضرار التي قد تنشأ أثناء النقل على الركاب والامتعة والبضائع ، وان تكون هذه البوليصة بموجب القوانين والانظمة السارية في البلد المسجلة فيه الواسطة.

## المادة (١٩)

التسويات المالية بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بعمليات النقل والعبور تتم بموجب عملات قابلة للتحويل مقبولة من قبل البنوك المرخصة في الطرفين المتعاقدين وبموجب القوانين والانظمة والتعليمات السارية لديهما.

## المادة (٢٠)

في حالة الحوادث والاعطال او اية صعوبات أخرى يجب على السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الذي حصلت فيه الحادثة ان تقوم بتزويد الطرف المتعاقد الآخر بتقارير التحقيق وأية معلومات أخرى ضرورية.

## المادة (٢١)

يجب ان يتقيد الناقلون والطاقم لواسطة النقل المسجلة في احد الطرفين المتعاقدين بالقوانين والانظمة التي تحكم المرور على الطرق السارية في الطرف المتعاقد الأخرى امور أخرى تخص عمليات النقل والتي لم يرد ذكرها في هذا الاتفاق تخضع إلى القوانين والانظمة والتعليمات السارية في كلا الطرفين المتعاقدين .

هــ  
مركز أمن النقل

## المادة (٢٢)

تشكل لجنة مشتركة من ممثلين للطرفين المتعاقدين :-

## (أ) مهام اللجنة :-

- ١- الاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية .
  - ٢- دراسة المشاكل التي لم يتم التغلب عليها من قبل السلطات المختصة وإيجاد الحلول المناسبة لها .
  - ٣- مراجعة كل المواضيع التي تقع ضمن هذه الاتفاقية وتقديم التوصيات بشأنها .
  - ٤- التوصية بأجراء أية تعديلات على احكام هذه الاتفاقية ورفعها الى الجهات المختصة للمصادقة .
  - ٥- أية أمور أخرى يتم الاتفاق بين الطرفين على بحثها .
- (ب) تجتمع اللجنة المشتركة مرة كل سنة في احد البلدين بالتناوب والاجتماعات يتم ترتيبها بين الطرفين المتعاقدين بواسطة القنوات الدبلوماسية .
- (ج) يتضمن جدول اعمال اللجنة المشتركة ايجاد الحلول للمشاكل المعقدة فيما يختص بتنفيذ الاتفاقية ، واستكشاف امكانيات تطوير وتحسين عمليات النقل بين وعبر البلدين المتعاقدين ،

## المادة (٢٣)

السلطات المختصة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية هي :-

## (أ) في المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة النقل

عمان

## (ب) في دولة قطر

وزارة المواصلات والنقل

الدوحة .

## المادة (٢٤)

١. تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بالطرق الدبلوماسية .
  ٢. تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنة واحدة بعد دخولها حيز التنفيذ وتجدد تلقائياً من سنة إلى أخرى ما لم يتم انتهاء العمل بها من قبل أى من الطرفين المتعاقدين بأشعار خطى قبل ثلاثة أشهر من موعد انتهاء مدة صلاحيتها إلى الطرف المتعاقد الآخر .
- وشهادة على ذلك وقعت هذه الاتفاقية من قبل الموقعين أدناه والمفوضين رسمياً وحسب الاصول من حكومتيهما .

هــ كـ من النقل



حررت هذه الاتفاقية في مدينة الدوحة في ١٠ ربيع الأول ١٤١٨ هـ الموافق ٧/١٥/١٩٩٧ م من نسختين أصليتين باللغة العربية ووقع عليها ممثلاً حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور فايز أحمد الطراونة

وزير الخارجية

عن حكومة دولة قطر

حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

وزير الخارجية

\* صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١١٩٢) تاريخ ١٦/٨/١٩٩٧، المتضمن الموافقة على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي وملحقها المعقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر التي تم توقيعها في الدوحة بتاريخ ١٥/٧/١٩٩٧ بشكلها التالي:-

### اتفاقية بشأن التعاون القانوني والقضائي

بين

المملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ،

وحكومة دولة قطر ،

حرصاً منهما على تحقيق تعاون بناء بينهما في المجالين القانوني والقضائي ، ورغبة منهما

في إقامة ذلك التعاون على أسس راسخة .

وتحقيقاً لما تهدف إليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية .

قررتا عقد اتفاقية بينهما على النحو المبين في المواد الآتية :

الباب الأول

أحكام عامة

مادة (١)

تبادل المعلومات

تتبادل وزارتا العدل في الدولتين المتعاقبتين بصفة منتظمة نصوص التشريعات النافذة بهما والمطبوعات والنشرات والبحوث القانونية والقضائية والمجلات التي تنشر فيها الأحكام القضائية ، كما تتبادلان المعلومات المتعلقة بالتنظيم القضائي فيهما .  
وتعمل الوزارتان على اتخاذ الإجراءات التي تستهدف التنسيق بين نصوص التشريعات والأنظمة القضائية في كل من الدولتين حسبما تقتضيه ظروف كل منهما

مكرر من الفصل

مادة (٢)  
مجالات التعاون القضائي

تعمل الجهات المختصة في الدولتين المتعاقبتين على تبادل التعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجنائية وتنمية هذا التعاون بينهما ، ويشمل التعاون الإجراءات الإدارية التي تتبع أمام المحاكم وجهات التحقيق القضائية في كل من الدولتين .

مادة (٣)  
تشجيع الزيارات والندوات

يشجع الطرفان المتعاقدان عقد المؤتمرات والندوات والحلقات البحثية في المجالات المتصلة بالقضاء والعدالة وزيارات الوفود القضائية وتبادل الخبرات القضائية بقصد متابعة التطور التشريعي والقضائي في كل منهما ، وتبادل الرأي حول المشاكل التي تعترض الدولتين في هذا المجال ، كما يشجعان تنظيم دورات تدريبية للعاملين في كل منهما .

مادة (٤)  
كفالة حق التقاضي

يتمتع مواطنو كل من الطرفين المتعاقدين داخل حدود الدولة الأخرى بحق التقاضي المقرر لمواطنيها أمام السلطات القضائية بها للمطالبة بحقوقهم والدفاع عنها . ولا يجوز أن يطلب منهم عند مباشرتهم هذا الحق تقديم أية كفالة أو ضمان لكونهم غير وطنيين أو لعدم وجود موطن أو محل إقامة معتاد لهم داخل حدود تلك الدولة . وتطبق أحكام هذه المادة على جميع الأشخاص الاعتبارية المنشأة أو المرخص لها وفقاً للقانون في إقليم إحدى الدولتين بشرط أن يكون تأسيسها والغرض منها لا يخالفان النظام العام في الدولة الأخرى . وتحدد أهلية التقاضي لهذه الأشخاص الاعتبارية طبقاً لتشريع الدولة التي يوجد بها المركز الرئيسي .

مادة (٥)  
المساعدة القضائية

يتمتع مواطنو كل من الطرفين داخل حدود الدولة الأخرى بالحق في الحصول على المساعدة القضائية أسوة بمواطنيها وفقاً للتشريع النافذ فيها . ويجب أن ترفق بطلب المساعدة القضائية شهادة عن الحالة المالية للطالب تفيد عدم كفاية موارده . وتسلم هذه الشهادة إلى طالبها من السلطة المختصة في محل إقامته المعتاد . أما إذا كان يقيم في دولة أخرى فتسلم إليه هذه الشهادة من ممثل دولته المختص إقليمياً . وللجهة المطلوب منها ، إذا قدرت ملائمة ذلك ، أن تطلب بيانات تكميلية عن الحالة المالية للطالب من الجهات المختصة في الدولة التي يحمل جنسيتها .

مادة (٦)  
لا تتقاضى الجهة المختصة أية رسوم أو مصاريف عن إرسال طلبات المساعدة القضائية أو تلقيها أو البت فيها ، ويتم التحقيق في طلبات المساعدة القضائية على سبيل الاستعجال .

مادة (٧)  
إعفاء طلبات التعارن من التصديق

تعفى الطلبات والمستندات المرسلة تطبيقاً لأحكام هذه الاتفاقية من أي تصديق أو أي إجراء مشابه ويجب أن تكون المستندات موقعاً عليها من الجهة المختصة بإصدارها ومهجرة بخاتمها . فإن تعلق الأمر بصورة وجب أن يكون مصدقاً عليها من الجهة المختصة بما يفيد مطابقتها للأصل . وفي جميع الأحوال يتعين أن يكون مظهرها المادي كاشفاً عن صحتها . وفي حالة وجود شك جدي حول صحة مستند ، يتم التحقق من ذلك بواسطة الجهات المختصة

حكمة من العدل

الباب الثاني  
إعلان الوثائق والأوراق القضائية وغير القضائية وتبليغها

## مادة (٨)

## في الدعاوى المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجنائية

ترسل الوثائق والأوراق القضائية وغير القضائية في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية المراد إعلانها أو تبليغها إلى أشخاص يقيمون ببلد أحد الطرفين مباشرة من الجهة المختصة إلى نظيرتها في إقليم الطرف الآخر الذي يقيمون في دائرته لتقوم بتبليغهم بها مع مراعاة ما يأتي :

- ١ - يكون تنفيذ الإعلان أو التبليغ طبقاً للإجراءات المعمول بها في تشريع الدولة المطلوب إليها ، ومع ذلك يجوز تسليم المحررات المعلنة إلى شخص المرسل إليه إذا قبلها باختياره .
- ٢ - يجوز إجراء الإعلان أو التبليغ وفقاً لشكل خاص بناءً على طلب صريح من الجهة الطالبة بشرط ألا يتعارض هذا الشكل مع تشريع الدولة المطلوب منها .

ويعتبر الإعلان أو التبليغ الحاصل في أي من الدولتين المتعاقبتين طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية قد تم في الدولة الأخرى .

وترسل الوثائق والأوراق القضائية وغير القضائية في المواد الجنائية عن طريق وزارة العدل في كلا البلدين وذلك مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمواد الجنائية الواردة في هذه الاتفاقية .

ولا تحول أحكام هذه المادة دون حق الطرفين في تبليغ الوثائق والأوراق القضائية وغير القضائية إلى مواطنيهما مباشرة عن طريق تمثيليهما أو نوابيهما ، وفي حالة تنازع القوانين حول جنسية الشخص الموجه إليه الورقة أو الوثيقة يتم تحديدها طبقاً لقانون الدولة المطلوب تسليم الوثائق أو الأوراق فيها .

## مادة (٩)

## حالة عدم اختصاص الجهة المطلوب إليها الإعلان أو التبليغ

إذا كانت الجهة المطلوب إليها تبليغ الوثائق والأوراق القضائية وغير القضائية غير مختصة فإنها تقوم من تلقاء نفسها بإرسالها إلى الجهة المختصة في إقليمها . وإذا تعذر عليها ذلك تحيلها إلى وزارة العدل في كل من البلدين وتخطر فوراً الجهة الطالبة بما تم في الحالتين .

## مادة (١٠)

## حالة رفض تنفيذ طلب الإعلان أو التبليغ

لا يجوز رفض تنفيذ طلب الإعلان أو التبليغ وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية إلا إذا رأت الدولة المطلوب إليها أن في تنفيذه مساساً بسيادتها أو بأمنها أو بالنظام العام أو الآداب فيها . ولا يجوز رفض التنفيذ استناداً إلى أن قانون الدولة المطلوب إليها يقضي باختصاصها القضائي دون سواها بنظر الدعوى القائمة أو لأنه لا يعرف الأساس القانوني الذي يساند موضوع الطلب . وفي حالة رفض التنفيذ ، تقوم الجهة المطلوب إليها بإخطار الجهة الطالبة فوراً ببيان أسباب الرفض .

## مادة (١١)

## طرق تسليم الوثائق والأوراق

تقتصر مهمة الجهة المختصة لدى الطرف المطلوب إليه تسليم الوثائق والأوراق على تسليمها إلى المطلوب إعلانها أو تبليغها .

ويتضمّن إثبات التسليم بتوقيع المطلوب تبليغه على صورة الورقة أو الوثيقة مع بيان تاريخ تسليمه ، أو شهادة تعدّها الجهة المختصة نوضح فيها كيفية تنفيذ الطلب وتاريخ التنفيذ والشخص الذي سلمت إليه الورقة أو الوثيقة ، وعند الاقتضاء السبب الذي حال دون التسليم . وترسل صورة من الوثائق أو الأوراق الموقع عليها من الشخص المطلوب إعلانها أو تبليغه أو الشهادة المثبتة للتسليم إلى الجهة الطالبة من غير طريق وزارة العدل .

هــكـيـةـمـنـالـقـضـيـة



## مادة (١٢)

## رسوم ومصروفات الإعلان أو التبليغ

لا يترتب على إعلان أو تبليغ الوثائق والأوراق القضائية وغير القضائية دفع أية رسوم أو مصاريف في أي من البلدين المتعاقدين .

## مادة (١٣)

## بيانات ومرفقات طلب الإعلان أو التبليغ

- ١ - يجب أن ترفق الأوراق والوثائق القضائية وغير القضائية بطلب يحتوي على البيانات التالية:
- ٢ - الجهة التي صدرت عنها الورقة أو الوثيقة القضائية وغير القضائية .
- ٣ - نوع الورقة أو الوثيقة القضائية وغير القضائية المطلوب تبليغها .
- الاسم الكامل لكل من المطلوب إعلانهم أو تبليغهم ومهنة كل منهم وعنوانه وجنسيته إن أمكن ، والمقر القانوني للأشخاص المعنوية وعنوانها والاسم الكامل لممثلها القانوني إن وجد وعنوانه .
- ٤ - موضوع الطلب وسببه .
- ٥ - التكييف القانوني للجريمة والمواد المنطبقة عليها .

## مادة (١٤)

## إعلان الأشخاص للوثائق والتبليغات القضائية

لا تحول أحكام المواد السابقة دون حق مواطني كل طرف من المقيمين بدولة الطرف الآخر أن يبلغوا الأشخاص المقيمين فيها بجميع الأوراق والوثائق القضائية وغير القضائية في القضايا المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والإدارية ، وتنطبق في هذا الشأن القواعد والإجراءات المعمول بها في دولة الطرف الذي يتم فيه التبليغ .

الباب الثالث  
الإتابات القضائية

## مادة (١٥)

## مجال الإتابات القضائية وإجراءاتها

لكل طرف من طرفي هذه الإتفاقية أن يطلب إلى الطرف الآخر القيام في إقليمه بنباية عنه بمباشرة أي إجراء قضائي متعلق بدعوى قائمة ، وبصفة خاصة سماع الشهود وتلقي تقارير الخبراء ، ومناقشتهم وإجراء المعاينة وطلب تحليف اليمين .

## مادة (١٦)

## إرسال طلبات الإتابة

- ١ - ترسل طلبات الإتابة القضائية في القضايا المدنية والتجارية وأحوال الأشخاص الشخصية مباشرة من الجهة المختصة لدى الطرف الطالب إلى الجهة القضائية المطلوب إليها تنفيذ الإتابة لدى الطرف الآخر . فإذا تبين عدم اختصاصها، تحيل الطلب من تلقاء نفسها إلى الجهة القضائية المختصة في إقليمها، وإذا تكرر عليها ذلك تحيلها إلى وزارة العدل في إقليمها وتخطر فوراً للجهة الطالبة بما تم في الحالين وسببه .
- ب - ترسل طلبات الإتابة القضائية في القضايا الجنائية المطلوب تنفيذها مباشرة في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين عن طريق وزارة العدل في كل منهما ، وتنفذ بواسطة الجهات القضائية حسب الإجراءات المتبعة لديها مع مراعاة ما يلي :
  - ١ - يتولى البلد المطلوب منه ، طبقاً لتشريعته ، تنفيذ الإتابات القضائية المتعلقة بقضية جنائية والمرسلة إليه من الجهات القضائية في الدولة الطالبة ، ويكون موضوعها إجراء تحقيق أو إرسال أدلة إثبات أو ملفات أو مستندات أو مراسلات أو أية أوراق أخرى تتعلق بالجريمة .
  - ٢ - إذا رغب البلد الطالب في أن يحلف الشهود أو الخبراء ، يمتنع قبل الإدلاء بأقوالهم أو مباشرة أعمالهم فعليه أن يوضح ذلك صراحة ، ويحلف البلد المطلوب منه هذا الطلب إذا لم يتعارض مع تشريعه .
  - ٣ - يجوز أن يرسل البلد المطلوب منه نسخاً أو صوراً مشهوداً بمطابقتها لأصل المستندات المطلوبة . ومع ذلك إذا أبدى البلد الطالب صراحة رغبته في الحصول على الأصول ، يجاب إلى طلبه كلما أمكن ذلك .

هــ  
مركز أمن النظم

- ٤ - لا يجوز للجهات القضائية استخدام المعلومات المرسلة إلى البلد الطالب إلا في إطار الدعوى التي طلبت من أجلها .
- ٥ - يحيط البلد المطلوب منه ، البلد الطالب علماً بزمان ومكان تنفيذ الإجابة القضائية إذا أبدى هذا البلد صراحة رغبته في ذلك . ويسمح للجهات والأشخاص المعنية بالحضور إذا قبل البلد المطلوب منه ذلك .

## مادة (١٧)

يجوز للطرفين المتعاقدين أن ينفذا مباشرة بواسطة ممثليهما الطلبات الخاصة بمواطنيهما وخاصة المطلوب فيها سماع أقوالهم أو فحصهم بواسطة الخبراء أو تقديم مستندات أو دراستها . وفي حالة تنازع القوانين حول جنسية الشخص المطلوب سماع أقواله ، تحدد الجنسية طبقاً لتشريع الدولة التي يجرى تنفيذ الطلب فيها .

## مادة (١٨)

## بيانات طلب الإجابة القضائية

توضع في طلب الإجابة القضائية البيانات التالية :

- ١ - الجهة الصادر عنها وكلما أمكن الجهة المطلوب منها .
- ٢ - جنسية وعنوان الأطراف وعند الاقتضاء جنسية وعنوان ممثليهم .
- ٣ - موضوع الدعوى وبيان موجز لوقائعها .
- ٤ - الأعمال أو الإجراءات القضائية المراد إنجازها .

## مادة (١٩)

## حالات رفض أو تعذر تنفيذ طلبات الإجابة القضائية

- يجوز للجهة المطلوب إليها تنفيذ إجابة قضائية أن ترفض تنفيذها في الحالات التالية :
- ١ - إذا كان هذا التنفيذ لا يدخل في اختصاص الهيئة القضائية لدى الطرف المطلوب إليه التنفيذ .
  - ٢ - إذا كان من شأن التنفيذ المساس بسيادة الطرف المطلوب إليه ذلك أو بالنظام العام فيه أو بمبادئه الأساسية .

- ٣ - إذا كان الطلب متعلقاً بجريمة يعتبرها الطرف المطلوب إليه التنفيذ جريمة ذات صبغة سياسية أو جريمة مرتبطة بها .
- كما يجوز للبلد المطلوب منه أن يؤجل تسليم الأشياء أو الملفات أو المستندات المطلوب إرسالها إذا كانت لازمة لإجراء جنائي مباشر لديه .
- وفي حالة رفض تنفيذ طلب الإجابة القضائية أو تعذر تنفيذه ، تقوم الجهة المطلوب إليها بإخطار الجهة الطالبة بذلك فوراً مع إعادة الوثائق والأوراق وبيان الأسباب التي دعت إلى ذلك .

## مادة (٢٠)

## طريقة تنفيذ الإجابة القضائية

- يتم تنفيذ الإجابة القضائية وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها في قوانين الطرف المطلوب إليه ذلك ويجب على الجهة المطلوب إليها تنفيذ الإجابة ، بناءً على طلب صريح من الجهة الطالبة ، ما يلي :
- ١ - تنفيذ الإجابة القضائية طبقاً للشكل الخاص بها إذا لم يكن هذا الشكل مخالفاً لتشريع بلادها .
  - ٢ - أن تخطر في الوقت المناسب الجهة الطالبة بالتاريخ والمكان الذين سيقع فيهما تنفيذ الإجابة القضائية ، ليتمكن الطرف المعني من الحضور إن شاء أو توكيل من ينوب عنه ، وذلك طبقاً للتشريع الجاري به العمل في البلد المطلوب إليه .

## مادة (٢١)

## الأشخاص المطلوب سماع شهادتهم

- يكلف الأشخاص المطلوب سماع شهادتهم بالحضور بالطرق المتبعة لدى الطرف المطلوب أداء الشهادة لديه .
- وإذا تخلف الشاهد عن الحضور ، تعين على الجهة القضائية المطلوب إليها تنفيذ الإجابة أن تتخذ في شأنه الطرق الجبرية المنصوص عليها في قانونها .

هــ كـ من الفصل

## مادة (٢٢)

## الأثر القانوني للإنابة القضائية

يكون للإجراء الذي يتم بطريق الإنابة القضائية وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية الأثر القانوني ذاته كما لو تم أمام الجهة المختصة لدى الطرف الطالب .  
وإذا رأت الدولة المطلوب منها أنها في حاجة إلى إيضاحات تكميلية ، للتحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في هذا الباب ، أبلغت بذلك الدولة الطالبة عن طريق تمثيلها للحصول على هذه الإيضاحات .

## مادة (٢٣)

## رسوم أو مصروفات تنفيذ الإنابة القضائية

لا يجوز تقاضي أية رسوم أو مصروفات مقابل تنفيذ الإنابة القضائية ، وذلك فيما عدا أتعاب الخبراء غير الموظفين ونفقات الشهود التي يلتزم الطالب بأدائها . ويجب أن يرفق بملف الإنابة القضائية بيان بهذه الأتعاب والنفقات .  
وللدولة المطلوب إليها تنفيذ الإنابة القضائية أن تتقاضى لحسابها وفقاً لقوانينها الرسوم المقررة على الأوراق التي تقدم أثناء تنفيذ الإنابة .

## الباب الرابع

## حضور الشهود والخبراء في القضايا الجنائية

## مادة (٢٤)

## حصانة الشهود والخبراء

١- كل شاهد أو خبير ، أي كانت جنسيته ، يعلن بالحضور لدى إحدى الدولتين المتعاقبتين ، ويحضر بمحض اختياره لهذا الغرض أمام الجهة القضائية لدى الدولة الطالبة ، يتمتع بحصانة طيد إتخاذ إجراءات جنائية بحقه أو القبض عليه أو حبسه أو إخضاعه لأي قيد على حريته عن أفعال أو تنفيذ أحكام سابقة على دخوله إقليم الدولة الطالبة .

ويتعين على الجهة التي أعلنت الشاهد أو الخبير إخطاره كتابة بهذه الحصانة قبل حضوره .

- ٢ - لا يجوز أن يحاكم أو يقبض عليه أو يحبس أو يخضع لأي قيد على حريته في الدولة الطالبة أي شخص أيأ كانت جنسيته يمثل بمحض اختياره للمحاكمة أمام الجهات القضائية لتلك الدولة بناءً على استدعاء عن أفعال أو أحكام أخرى غير مشار إليها في الاستدعاء ، وسابقة على مغادرته إقليم الدولة المطلوب منها .
- ٣ - تزول الحصانة المنصوص عليها في هذه المادة بعد مضي ثلاثين يوماً متعاقبة على تاريخ استغناء الجهات القضائية في الدولة الطالبة عن وجود الشاهد أو الخبير أو الشخص المطلوب ، مع عدم وجود ما يحول دون ذلك لأسباب خارجة عن إرادته أو إذا عاد إلى الدولة الطالبة بعد أن غادرها .

## مادة (٢٥)

## مصروفات سفر وإقامة الشاهد أو الخبير

للشاهد أو الخبير الحق في تقاضي مصاريف السفر والإقامة وما فاتته من أجر أو كسب من الطرف الطالب كما يحق للخبير المطالبة بأتعابه نظير الإدلاء برأيه وذلك كله وفقاً للأنظمة المعمول بها لدى الطرف الطالب .  
وتبين في أوراق الإعلان المبالغ التي تستحق للشاهد أو الخبير ويدفع الطرف الطالب مقدماً هذه المبالغ إذا طلب الشاهد أو الخبير ذلك .

## مادة (٢٦)

## الشهود والخبراء المحبسون

يلتزم كل طرف بنقل الشخص المحبوس لديه الذي يتم استدعاؤه وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية للمشول أمام الجهة القضائية لدى الطرف الآخر الذي يطلب سماع شهادته أو رأيه بوصفه شاهداً أو خبيراً ، ويتحمل الطرف الطالب نفقات نقله .  
ويلتزم الطرف الطالب بإبقائه محبوساً وإعادةه في أقرب وقت أو في الأجل الذي يحدده الطرف المطلوب منه ، وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٢٤) من هذه الاتفاقية .  
ويجوز للطرف المطلوب إليه نقل الشخص المحبوس لديه وفقاً لهذه المادة ، أن يرفض نقله في الحالات التالية :

حكمة الفصل



- ١ - إذا كان وجوبه ضرورياً لدى الطرف المطلوب إليه نقله بسبب إجراءات جنائية يجري إتخاذها .
- ٢ - إذا كان من شأن نقله إلى الطرف الطالب إطالة مدة حبسه .
- ٣ - إذا حالت دون نقله اعتبارات خاصة تقدرها الدولة المطلوب إليها ، أو اعتبارات لا يمكن التغلب عليها تحول دون نقله إلى الدولة الطالبة .

## الباب الخامس

## صحف الحالة الجنائية والإبلاغ عن مباشرة الدعوى

## مادة (٢٧)

## صحف الحالة الجنائية

تتبادل وزارتا العدل في الدولتين بيانات عن الأحكام النهائية الصادرة من محاكم كل منهما ضد مواطني الدولة الأخرى والأشخاص المولودين أو المقيمين في بلدها والمقيمة في صحف الحالة الجنائية طبقاً للتشريع الداخلي المعمول به في كل دولة . وفي حالة توجيه الإتهام من السلطة القضائية أو غيرها من سلطات التحقيق والادعاء في أي من الدولتين المتعاقبتين ، فلها أن تحصل مباشرة من السلطات المختصة على صحيفة الحالة الجنائية الخاصة بالشخص الموجه إليه الإتهام . وفي غير حالة الإتهام يجوز للجهات القضائية أو الإدارية في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين الحصول من الجهات المختصة على صحيفة الحالة الجنائية الموجودة لدى الطرف الآخر ، وذلك في الأحوال وبالمحدد المنصوص عليها في تشريعها الداخلي .

## الباب السادس

## الاختصاص

## مادة (٢٨)

## الاختصاص بوجه عام

- أ - تختص محاكم كل طرف من الطرفين المتعاقدين بالفصل في الأمور التالية :
- ١ - الحقوق العينية العقارية المتعلقة بعقار كائن بها .
- ٢ - صحة أو بطلان أو حل الشركات أو الأشخاص الاعتبارية التي يوجد مركزها الرئيسي بها وكذلك في صحة أو بطلان قراراتها .

- ج - صحة القيد بالسجلات العامة الموجودة بها .
- د - صحة تسجيل براءات الاختراع وعلامات الصنع والرسوم والنماذج وحقوق المائلة التي تم تسجيلها أو إيداعها بإقليمها .
- هـ - ما يتعلق بتنفيذ الأحكام ، إذا كان مكان التنفيذ واقعاً بها .

## مادة (٢٩)

## حالات اختصاص محاكم الدولة الصادر فيها الحكم

تعتبر محاكم الدولة التي أصدرت الحكم المطلوب الاعتراف به مختصة طبقاً لهذه الاتفاقية في الأحوال الآتية :

- أ - إذا كان موطن أو محل إقامة المدعى عليه ، وقت افتتاح الدعوى موجوداً بإقليم تلك الدولة ، أو كان له به من مثله . ويقصد بالموطن بالنسبة للشخص الطبيعي محل إقامته المعتاد أو محل نشاطه فيما يخص الدعاوى المتعلقة بذلك النشاط ، أو موطنه المختار ، أو آخر موطن معلوم إذا غادره وأصبح مجهول الموطن . وبالنسبة للشخص الاعتباري ، مقره أو مكان مركزه أو فرعه إذا تعلقت الدعوى باستغلال هذا المركز أو الفرع وتم استدعاؤه به .
- ب - إذا كان الالتزام التعاقدي موضوع النزاع قد نفذ كلياً أو جزئياً في هذه الدولة أو كان واجب التنفيذ في إقليمها بموجب اتفاق صريح أو ضمني بين المدعي والمدعى عليه .
- ج - في حالات المسؤولية غير التعاقدية ، إذا كان الفعل المستوجب للمسئولية قد وقع في إقليم تلك الدولة .
- د - إذا قبل المدعى عليه صراحة اختصاص محاكم تلك الدولة سواء أكان ذلك عن طريق تعيين موطن مختار أم عن طريق الاتفاق على اختصاصها .
- هـ - إذا أبدى المدعى عليه دفاعه في موضوع الدعوى دون أن يدفع بعدم اختصاص المحكمة المرفوع أمامها النزاع .
- و - إذا تعلق الأمر بدعوى مقابلة أو بطلبات عارضة ، وكانت هذه المحاكم مختصة بالنظر في الدعوى الأصلية بموجب أحكام هذه الاتفاقية .
- ز - إذا تعلقت الدعوى بأهلية طالب التنفيذ أو بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية المتصلة به وكان هذا الطالب ينتمي بجنسيته وقت الطلب إلى الدولة التي صدر فيها الحكم . وعند بحث الاختصاص الإقليمي لمحكمة الإقليم الذي صدر فيه الحكم فتعتمد الجهة المطلوب منها بالوقائع التي استندت إليها هذه المحكمة في تقرير اختصاصها ، إلا إذا كان الحكم قد صدر غيابياً .

حكم من الفصل

الباب السابع  
الاعتراف بالأحكام

مادة (٣٠)

## شروط الاعتراف بالأحكام

- تكون الأحكام القضائية والقرارات الولائية الصادرة من الجهات القضائية بإحدى الدولتين معترف بها في الدولة الأخرى إذا استوفت الشروط الآتية :
- أ - أن يكون الحكم صادراً عن هيئة قضائية مختصة طبقاً لقواعد الاختصاص الدولي المقررة لدى الطرف المطلوب إليه الاعتراف أو التنفيذ أو مختصاً بها طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية .
  - ب - أن يكون المحكوم عليه قد تم استدعاؤه أو تمثيله أو التحقق من صحة إعلانه بعد إثبات تخلفه حسب قانون الدولة التي صدر فيها الحكم .
  - ج - أن يكون الحكم قد اكتسب قوة الأمر المقضي به وأصبح قابلاً للتنفيذ بمقتضى قانون الدولة التي صدر فيها . ومع ذلك فإنه يعترف بالحكم الصادر في مواد الأحوال الشخصية المتعلقة بأداء النفقة والزيرة والرؤية وكذلك الأحكام التي تأمر باتخاذ إجراءات تحفظية أو وقائية متى كانت قابلة للتنفيذ في الدولة التي صدر فيها .
  - د - ألا يكون الحكم مشتملاً على ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو النظام الأساسي (الدستور) أو النظام العام في الدولة التي يطلب منها الاعتراف أو الأمر بالتنفيذ .
  - هـ - ألا يكون الحكم صادراً في مسألة تختص بالفصل فيها محاكم الدولة المطلوب منها وحدها دون غيرها طبقاً لقواعد الاختصاص الدولي المقررة في قانونها الوطني .
  - و - ألا تكون هناك منازعة بين نفس الخصوم في نفس الموضوع ومبنية على نفس الوقائع إذا كانت :
  - ١ - معروضة أمام جهة قضائية في الدولة المطلوب منها الاعتراف متى كانت هذه المنازعة قد رلعت إليها أولاً .
  - ٢ - أو صدر فيها حكم من جهة قضائية في الدولة المطلوب منها تتوافر فيه الشروط اللازمة للاعتراف به .
  - ٣ - أو صدر في شأنها حكم في دولة ثالثة تتوافر فيه الشروط اللازمة للاعتراف به في الدولة المطلوب منها .
  - ز - ألا يكون الحكم صادراً على خلاف أحكام المادتين (٢٨) ، (٢٩) من هذه الاتفاقية .

مادة (٣١)

## أحوال عدم الاعتراف بالأحكام

- لا تسري القواعد المقررة في هذا الباب على ما يلي :
- أ - الأحكام التي يتنافى الاعتراف بها ، أو الأمر بتنفيذها مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعمول بها في الدولة الطرف المطلوب إليها الأمر بالتنفيذ .
  - ب - الأحكام الصادرة في مواد الإفلاس والصلح الواقعي والتسوية القضائية والإعسار ، وكذا مواد الموارث والضرائب والرسوم والإجراءات الوقتية والتحفظية .

الباب الثامن  
تنفيذ الأحكام

مادة (٣٢)

## الأحكام الواجبة للتنفيذ

- يصدر الأمر بتنفيذ الحكم بناءً على طلب من له مصلحة في التنفيذ وذلك عن طريق الجهة المختصة بمقتضى قانون الدولة التي أصدرته .
- وتخضع إجراءات طلب الأمر بالتنفيذ لقانون الدولة الذي يطلب إليها التنفيذ .

مادة (٣٣)

## الأمر بتنفيذ الأحكام

- لاتنشئ الأحكام المعترف بها بقوة القانون الحق في إتخاذ أي إجراء تنفيذي جبري ولا يصح أن تكون محلاً لأي إجراء تقوم به الجهة المختصة كالقيد في السجلات العامة ، إلا بعد الأمر بتنفيذها .

مكتبة العدل

## مادة (٣٤)

## إجراءات تنفيذ الأحكام

الأحكام الصادرة من الجهات القضائية في إحدى الدولتين المعترف بها في الدولة الأخرى طبقاً لمقتضيات هذه الاتفاقية تكون واجبة النفاذ في الدولة المطلوب منها وفقاً لإجراءات التنفيذ المقررة في تشريعها .

وتتولى الجهة القضائية المطلوب منها التنفيذ التحقق من استيفاء الحكم للشروط الواردة في الباب السابع من هذه الاتفاقية وذلك دون التعرض لموضوع الحكم . ويجوز أن يكون الأمر بالتنفيذ جزئياً بحيث ينصب على شق أو آخر من الحكم المتمسك به .

## مادة (٣٥)

## الآثار المترتبة على الأمر بالتنفيذ

تسري آثار الأمر بالتنفيذ على جميع الأشخاص المشمولين به المقيمين بالبلد الصادر فيه الأمر بالتنفيذ .

ويحوز الحكم الذي صدر الأمر بتنفيذه من تاريخ صدور هذا الأمر ، نفس القوة التنفيذية التي تحوزها الأحكام الصادرة من نفس المحكمة التي أصدرت الأمر بالتنفيذ .

## مادة (٣٦)

## المستندات الخاصة بطلبات تنفيذ الأحكام

- ١ - يجب على من يطلب الاعتراف بحكم أو تنفيذه في الدولة الأخرى أن يقدم ما يلي :
- ٢ - صورة رسمية كاملة من الحكم .
- ٣ - شهادة بأن الحكم حائز لقوة الأمر المقضي به ما لم يكن منصوصاً عليه في الحكم ذاته .
- ٤ - صورة رسمية من إعلان الحكم إذا كان غائبياً ، أو أي مستند آخر يفيد إعلان المدعى عليه إعلاناً صحيحاً بالدعوى الصادر فيها هذا الحكم .

٤ - شهادة من الجهة المختصة تثبت عدم حصول الطعن في الحكم بالطرق العادية أو غير العادية خلال المواعيد المقررة .

وفي حالة طلب تنفيذ الحكم يجب أن تكون الصورة الرسمية الكاملة من الحكم مذبذبة بالصيغة التنفيذية . وفي جميع الأحوال يجب أن تكون المستندات المشار إليها في البنود السابقة موقعا عليها رسمياً ومختومة بخاتم المحكمة المختصة وذلك دون حاجة للتصديق عليها من أية جهة أخرى .

الباب التاسع  
الاعتراف بأحكام المحكمين  
والصلح القضائي وتنفيذهما

## مادة (٣٧)

## أحكام المحكمين

يعترف بأحكام المحكمين الصادرة في دولة الطرف الآخر وتنفذ لديه بنفس الكيفية المتبعة لتنفيذ الأحكام المنصوص عليها في الباب السابق ، مع مراعاة القواعد السارية لدى الدولة المطلوب إليها التنفيذ .

ويقدم الطرف الذي يطلب الاعتراف بحكم المحكمين وتنفيذه صورة معتمدة من الحكم مصحوبة بشهادة صادرة من الجهة القضائية المختصة تفيد قابليته للتنفيذ وصورة معتمدة من الاتفاق المعقود بين الخصوم والذي عهدوا بموجبه إلى المحكمين بالفصل في النزاع . ولا يجوز رفض الأمر بتنفيذها إلا في الحالات التالية :

- أ - إذا كان قانون الدولة المطلوب إليها الاعتراف بحكم المحكمين أو تنفيذه لا يجيز فض النزاع عن طريق التحكيم .
- ب - إذا كان حكم المحكمين صادراً لتنفيذاً لشرط أو لعقد تحكيم باطل أو لم يصح نهائياً .
- ج - إذا كان المحكمون غير مختصين طبقاً لشرط أو لعقد التحكيم أو طبقاً للقانون الذي صدر حكم المحكمين بمقتضاه .
- د - إذا لم يستدع الخصوم للحضور على الوجه الصحيح وفقاً لقواعد الإجراءات الصادر بموجبها الحكم .
- هـ - إذا كان في حكم المحكمين ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو النظام الأساسي (الدستور) أو النظام العام لدى الدولة المطلوب منها الاعتراف أو التنفيذ .

حكم المحكمين



## مادة (٣٨)

## العقود الرسمية

تكون العقود الرسمية أو الموثقة وعقود الصلح التي يتم إثباتها أمام الجهات المختصة ، طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية في أي من الدولتين المتعاقدين ، معترفاً به وفاقداً في الدولة الأخرى متى كانت له قوة السند التنفيذي في الدولة التي عقد فيها ولم يتضمن ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو النظام الأساسي ( الدستور ) أو النظام العام في الدولة المطلوب منها الاعتراف بها أو تنفيذها .

ويقدم الطرف الذي يطلب الاعتراف بالصلح أو تنفيذه صورة رسمية منه ، وشهادة من الجهة القضائية التي أثبتته تفيد أنه حائز لقوة السند التنفيذي .

## الباب العاشر

## نقل المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية

## مادة (٣٩)

## تبادل المحكوم عليهم

يجوز تنفيذ الأحكام الجنائية الصادرة من محاكم إحدى الدولتين ، في إقليم الدولة الأخرى ، إذا توافرت الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون المحكوم عليه متمتعاً بجنسية دولة التنفيذ عند تقديم طلب النقل .
- ٢ - أن يكون الفعل الصادر بشأنه حكم الإدانة معاقباً عليه في قانون دولة التنفيذ بعقوبة مقيدة للحرية .
- ٣ - صيرورة حكم الإدانة نهائياً غير قابل للطعن بأي طريق وواجب التنفيذ .
- ٤ - ألا يكون حكم الإدانة مؤسساً على وقائع انقضت الدعوى الجنائية بشأنها في دولة التنفيذ أو صدر عنها حكم تم تنفيذه أو سقطت العقوبة بالتقادم وفقاً لقانون هذه الدولة .
- ٥ - ألا يكون حكم الإدانة صادراً في إحدى الجرائم التي لا يجوز فيها التسليم ، وهي الجرائم المعتبرة في نظر الدولة المطلوب فيها التسليم جريمة سياسية أو جريمة مرتبطة بجريمة سياسية ، أو كياناً تنحصر في الاخلال بواجبات عسكرية ، أو ارتكبت في الدولة المطلوب إليها

التسليم ، أو صدر بشأنها حكم نهائي في تلك الدولة ، أو إذا كانت الدعوى قد انقضت أو العقوبة قد سقطت بمضي المدة عند وصول طلب التسليم أو كانت الجريمة ارتكبت خارج إقليم الدولة الطالبة من أجنبي عنها أو صدر عفو في الدولة الطالبة أو في الدولة المطلوب إليها التسليم .

- ٦ - ألا تقل المدة الحقيقية من العقوبة المقيدة للحرية الواجبة التنفيذ عن سنة عند تقديم طلب النقل . ويجوز في الأحوال الاستثنائية أن توافق الدولتان على النقل عندما تكون المدة المتبقية من العقوبة الواجبة التنفيذ أقل من ذلك .
  - ٧ - ألا يوجد تعارض بين في نظام تنفيذ العقوبة في الدولتين المتعاقدين .
  - ٨ - أن يوافق المحكوم عليه على نقله ، وفي حالة عدم قدرته على التعبير عن إرادته تصدر الموافقة من ممثله القانوني . ويتم التعبير عن الإرادة وفقاً لقانون دولة الإدانة .
- ويكون لدولة التنفيذ أن تطلب من دولة الإدانة التحقق من الإرادة الحقيقية للمحكوم عليه بشأن طلب النقل بواسطة أحد ممثليها .

## مادة (٤٠)

## الحالات التي لا يجوز فيها التبادل

- ١ - يجوز لدولة الإدانة رفض طلب النقل في الحالات الآتية :
- إذا كانت الأفعال التي صدر عنها حكم الإدانة محلاً لإجراءات جنائية تباشرها الجهات القضائية في دولة التنفيذ .
- ٢ - إذا لم يسدد المحكوم عليه الغرامات والتعويضات وأية مبالغ أخرى واجبة الأداء بموجب حكم الإدانة .
- ٣ - إذا كان المحكوم عليه متمتعاً بجنسية دولة الإدانة وقت ارتكاب الفعل الصادر بشأنه حكم الإدانة .

## مادة (٤١)

## إجراءات نقل المحكوم عليهم

تخطر دولة الإدانة كتابة كل محكوم عليه من مواطني دولة التنفيذ بالأحكام الجوهرية في هذه الاتفاقية وبكل قرار تصدره أي من الدولتين في شأن طلب النقل .

محكمة العدل

## مادة (٤٢)

## بيانات طلب النقل

يقدم طلب النقل والردود المتعلقة به كتابة عن طريق وزارة العدل في أي من الدولتين مباشرة ويجب أن يتضمن الطلب ما يأتي :

- أ - أدق معلومات يمكن توافرها عن شخصية المحكوم عليه وجنسيته ومحل إقامته وموطنه .
- ب - بياناً وافياً عن حكم الإدانة الصادر ضد المحكوم عليه .
- ج - إقراراً من المحكوم عليه أو ممثله القانوني بموافقه على النقل وعلمه بالآثار المترتبة عليه .

## مادة (٤٣)

يكون الطلب المقدم من دولة التنفيذ مصحوباً بالمستندات الآتية :

- أ - شهادة تفيد أن المحكوم عليه يتمتع بجنسيتها وقت تقديم الطلب .
- ب - نسخة من نصوص التشريعات التي تفيد أن الأفعال التي صدر حكم الإدانة بشأنها تشكل جريمة جنائية في بلد التنفيذ والعقوبات المقررة لها .
- ج - بيان بكيفية تنفيذ حكم الإدانة موضوع الطلب .

## مادة (٤٤)

## الإيضاحات التكميلية

يجوز للدولة المطلوب إليها في حالة عدم كفاية المعلومات المقدمة لها أن تطلب المعلومات التكميلية الضرورية ، ولها أن تحدد أجلاً لموافاتها بهذه المعلومات . وفي حالة عدم تقديم المعلومات التكميلية تصدر الدولة المطلوب إليها قرارها في شأن الطلب بناءً على المعلومات والمستندات التي أتتحت لها .

## مادة (٤٥)

## البت في طلبات التبادل

تقوم الجهة المختصة في أي من الدولتين ببحث طلب النقل وإصدار قرارها في شأنه في أقرب وقت ممكن وإخطار الدولة الطالبة بالقرار .

ويجري تنفيذ نقل المحكوم عليه ، في حالة الموافقة على نقله ، في أقرب وقت ممكن .

## مادة (٤٦)

## مرفقات الرد بالموافقة

يكون الرد بالموافقة من دولة الإدانة مصحوباً بالمستندات الآتية :

- أ - صورة رسمية من الحكم الصادر بالإدانة مرفقاً بها ما يفيد صيرورته باتاً وواجب التنفيذ .
- ب - نسخة من نصوص التشريعات التي استند إليها حكم الإدانة .
- ج - بيان بما تم تنفيذه من العقوبة المحكوم بها وكيفية تنفيذها والمدة التي قضاها المحكوم عليه في الحبس الاحتياطي ، وكافة المعلومات الهامة المتعلقة بالتنفيذ .

## مادة (٤٧)

## الرسوم والمصروفات

تتحمل دولة الإدانة مصروفات نقل المحكوم عليه إلى إقليم دولة التنفيذ ، وتحمل الدولة الأخيرة مصروفات تنفيذ العقوبة في إقليمها .

## مادة (٤٨)

## تنفيذ حكم الإدانة في دولة التنفيذ

يجري تنفيذ العقوبة وفق نظام التنفيذ المعمول به لدى دولة التنفيذ وتخصم منها مدة الحبس الاحتياطي ومدة التنفيذ التي قضاها المحكوم عليه في دولة الإدانة عن ذات الجريمة .

وتقوم دولة التنفيذ بإخطار دولة الإدانة بما يأتي :

- أ - إتمام تنفيذ العقوبة .
- ب - موافاة دولة الإدانة بتقرير عما تطلبه بشأن التنفيذ .

## مادة (٤٩)

## هروب المحكوم عليه المنقول

## من تنفيذ حكم الإدانة

تخطر دولة التنفيذ دولة الإدانة في حالة هروب المحكوم عليه قبل إتمام تنفيذ العقوبة . وفي هذه الحالة يكون لدولة الإدانة الحق في استكمال تنفيذ الجزء المتبقي من العقوبة إذا ضبط المحكوم عليه في إقليم دولة التنفيذ .

حكم نقل

## مادة (٥٠)

## آثار العفو الشامل

يجوز للجهات المختصة في دولة الإدانة أو التنفيذ إصدار قرار بالعفو الشامل عن المحكوم عليه وفقاً للقواعد الدستورية والقانونية المقررة فيهما . ويقتصر الحق في إصدار قرار بالعفو الخاص على الجهات المختصة في دولة الإدانة .

وتقوم الدولة الصادر فيها قرار العفو بإخطار الدولة الأخرى بصورة رسمية من القرار . وإذا كان قرار العفو صادراً من دولة التنفيذ فإنه يحق لدولة الإدانة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطارها أن تطلب استعادة المحكوم عليه لتنفيذ المدة المتبقية من العقوبة في إقليمها . كما تقوم دولة الإدانة بإخطار دولة التنفيذ عند صدور قانون فيها من شأنه جعل الفعل الصادر بشأنه حكم الإدانة فعلاً مباحاً . وفي هذه الحالة يجب وقف تنفيذ حكم الإدانة .

## الباب الحادي عشر

## أحكام ختامية

## مادة (٥١)

تسوى الصعوبات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية وتفسيرها بطريق الاتصال المباشر بين وزارتي العدل في الدولتين المتعاقبتين .

## مادة (٥٢)

- أ - تعمل كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر على اتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .
- ب - تسري أحكام هذه الاتفاقية بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها في كل من الدولتين المتعاقبتين .
- ج - يكون لأي من الدولتين المتعاقبتين حق إنها العمل بهذه الاتفاقية بموجب إخطار كتابي للدولة الأخرى بالطرق الدبلوماسية ، وفي هذه الحالة يسري الإنهاء بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ تسليم هذا الإخطار .

## مادة (٥٣)

حورت هذه الاتفاقية بمدينة الدوحة من نسختين أصليتين ، وتم التوقيع عليها من ممثلي الحكومتين الموقضين وذلك بتاريخ ١٠/٣/١٤١٨ هـ الموافق ١٥/٧/١٩٩٧ م .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	عن حكومة دولة قطر
الدكتور فايز أحمد الطراونة	حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
وزير الخارجية	وزير الخارجية

حكم من الفصل



## ملحق لاتفاقية التعاون القانوني والقضائي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر

ناقش الوفدان في اجتماعهما المنعقد بمدينة الدوحة في ١٣/٧/١٩٩٧ مشروع اتفاقية التعاون القانوني والقضائي ، وقد اتفق الطرفان على إجراء التعديلات المذكورة فيما بعد على الاتفاقية :

مادة (١)

يُضاف إلى المادة (١٨) من الاتفاقية البنود (٥، ٦، ٧) وتكون نصوصها كالتالي :

- ٥ - اسم وعناوين الأشخاص المطلوب سماع أقوالهم .
- ٦ - الأسئلة المطلوب طرحها عليهم أو الوقائع المراد أخذ أقوال الشهود في شأنها .
- ٧ - المستندات والأشياء المطلوب فحصها .

مادة (٢)

- يُعدل البند (٢) من المادة (١٩) ليقرأ كالتالي :
- ٢ - إذا كان من شأن التنفيذ المساس بسيادة الطرف المطلوب إليه ذلك أو بالنظام العام فيه أو الآداب العامة أو سلامته أو غير ذلك من مصالحه الأساسية .

مادة (٣)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (٢٣) النص التالي :

( تتحمل الجهة المطلوب إليها تنفيذ الإنابة نفقاتها ما عدا نفقات الخبراء والشهود ، فعلى الطالب أداء هذه النفقات وتدفع سلفاً ويرسل بها بيان مع ملف الإنابة ) .

مادة (٤)

- يُضاف إلى المادة (٢٩) البنود ( ك ، ط ) ويكون نصهما كالتالي :
- ك - إذا كان للدائن بالنفقة موطن أو محل إقامة معتاد على اقليم أو أراضى هذه الدولة .
- ط - في مسائل الحضانة ، إذا كان محل إقامة الأسرة أو القريب الذي يقيم معه القاصر أو القصر يقع في اقليم هذه الدولة .

مادة (٥)

يكون هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية التعاون القانوني والقضائي .

صدر هذا الملحق بمدينة الدوحة بتاريخ في ١٥/٧/١٩٩٧ من نسختين أصليتين باللغة العربية ووقع عليه المفوضان بالتوقيع نيابة عن حكومتهما .

عن حكومة دولة قطر

حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني  
وزير الخارجية

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور فايز احمد الطراونة  
وزير الخارجية

### انضمام الأردن إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية

● صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١١٧٢ - تاريخ ١٢-٨-١٩٩٧ بموضوع انضمام الأردن إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية  
(CHEMICAL WEAPONS CONVENTION (CWC التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ ٢٩-٢-١٩٩٧.

### المادة

قطاعات المستفيدات من قانون تشجيع الاستثمار

● قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩-٨-١٩٩٧ بالاستناد لأحكام الفقرة - و - من المادة ٢- من قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦- لسنة ١٩٩٥، الموافقة على إضافة القطاعين التاليين إلى القطاعات المستفيدة من حوالين قانون تشجيع الاستثمار :

- ١ - قطاع مدن التسليحة والترويج السياحي .
- ٢ - قطاع مراكز المؤتمرات والمعارض .

### تعيين

أعضاء في المجلس الأعلى للمؤسسة الاقتصادية والاجتماعية  
والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القداماء

● بالاستناد إلى البند ٧- من الفقرة ١- من المادة (٨) من قانون المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القداماء رقم ٢٦- لسنة ١٩٧٧ ، قررت تعيين البنية اسمائهم نائبا لأعضاء في المجلس الأعلى للمؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القداماء ولجنة سنجد : -

- ١- صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن محمد
- ٢- معالي الدكتور جواد الملاح
- ٣- معالي الدكتور هاني المكي

رئيس الوزراء  
الدكتور عبدالسلام الجالبي

تعليمات تصنيف المقاولين لخدمات النظافة البلديات والمجالس القروية لسنة ١٩٩٧  
صادرة بمقتضى أحكام المادة ٧٠- من نظام اللوازم واشغال البلديات والمجالس القروية  
رقم ٥٥- لسنة ١٩٨٩

خدمات النظافة للبلديات والمجالس القروية لسنة ١٩٩٧

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات « تعليمات تصنيف خدمات النظافة للبلديات والمجالس القروية لسنة ١٩٩٧ ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية »

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك : -

الوزارة :	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الوزير :	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الدائرة :	دائرة الخدمات والاشغال الهندسية
البلدية :	اي بلدية او مجلس قروي او مجلس الخدمات المشتركة باستثناء امانة عمان الكبرى .
المدير :	مدير الدائرة
اللجنة :	لجنة تصنيف المقاولين من الفئات المنصوص عليها في احكام هذه التعليمات .
خدمات النظافة :	اعمال النظافة للبلديات .
المقاول :	اي شخص طبيعي او معنوي يتعاقد مع البلدية لتنفيذ خدمات النظافة الملحق رقم ١- : الملحق الذي يتضمن متطلبات التصنيف ويعتبر جزء لا يتجزأ من هذه التعليمات .

المادة ٣ - يتم تصنيف مقاولي النظافة في ثلاث فئات على النحو التالي : -

- ١ - الفئة الاولى
- ب - الفئة الثانية
- ج - الفئة الثالثة

المادة ٤ - ١ - تشكل في مركز الوزارة لجنة تصنيف المقاولين لاعمال خدمات النظافة على النحو التالي :

- ١ - عطوفة الامين العام .
- ٢ - مدير دائرة الخدمات والاشغال الهندسية .
- ٣ - مدير دائرة المجالس الحلية
- ٤ - رئيس قسم المطامير
- ٥ - ممثلا عن دائرة المطامير الحكومية
- ٦ - سكرتير اللجنة - مهتمس مني يعينه امين عام الوزارة بتنسب من المدير .

هــ كـ لـ نـ طـ

ب - تجتمع هذه اللجنة كلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور اربعة من اعضائها على الاقل على ان يكون رئيسها من بينهم أو من يفوضه وتتخذ قراراتها بالاجماع أو بأكثرية الاصوات وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس .

ج - تعوم اللجنة بالمهام التالية :

- ١ - النظر في طلبات التصنيف من الماولين والتأكد من صحة الشهادات والوثائق المقدمة مع الطلبات وتخضع قرارات هذه اللجنة لتصديق الوزير .
- ٢ - تقديم الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذه التعليمات وملاحقها كلما دعت الحاجة الى ذلك الى الوزير لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .
- ٣ - للوزير منح مكافآت مالية لافضاء لجنة التصنيف ويحدد في قراره مقدار المكافآت واسلوب صرفها .

المادة ٥ - تتولى دائرة الخدمات والاشغال الهندسية متابعة تصنيف مقاولين خدمات النظافة بالتنسيق مع الجهات المختصة وحفظ المعلومات بهم وباعمالهم وذلك لغايات العمل داخل المملكة .

المادة ٦ - ١ - تصنيف المقاولين بقرار من الوزير بناء على تنسيب اللجنة .

ب - يسرى قرار التصنيف لفترة سنتين تبدأ من اليوم الاول من شهر نيسان من سنة التصنيف وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر اذار من السنة التالية ، وإذا تم التصنيف في أي وقت بعد تاريخ بدء التصنيف ينتهي مفعوله في نهاية فترة التصنيف .

ج - يمكن للمقاول الذي صنف في السنة الاولى من فترة التصنيف ان يحصل على شهادة تصنيف للسنة الثانية من تلك الفترة شريطة تقديم الوثائق التالية وبحيث تكون سارية المفعول للسنة الثانية من فترة التصنيف :

- ١ - رخص المهن .
- ٢ - شهادة تبين تصديق الرسوم المستحقة عليه لدى نقابة المقاولين لتاريخه .
- ٣ - شهادة تسجيل حديثه للمهندسين العاملين لديها صادرة من نقابة المهندسين مع صورة من كتاب التعمين أو العقد الموقع مع المهندس .
- ٤ - أية تعديلات على كشف الاليات المملوكة لديها .

المادة ٧ - يشترط في المقاول او الشركة الذي يرغب في التصنيف في أي من الفئات الثلاث التقيد بما يلي :

- ١ - ان يكون المقاول اردني الجنسية .
- ٢ - ان يكون مسجلا لدى مرافق الشركات او في السجل التجاري في وزارة الصناعة والتجارة على ان تكون الغاية من التسجيل ممارسة اشغال النظافة دون غيرها .
- ٣ - ان يكون حاصلا على رخصة مهن سارية المفعول .
- ٤ - ان يكون له مكتب ثابت ومناسب للدرجة تصنيفه حسب الملحق رقم ١ - ا .
- ٥ - تقديم شهادة باسماء المهندسين المتفرغين العاملين لديه .

٦ - ان تقدم شهادات بكنية تثبت ملاءمتها المالية وفقا للتملح المعتمدة على ان تكون تلك الشهادات صادرة أو موقعه من قبل الادارة العامة للبنك أو المؤسسة المالية التي تتعامل معها الشركة .

٧ - ان يتوفر لديها الجهاز الاداري والفني والمعدات والخبرة المنصوص عليها لاحقا في هذه التعليمات .

٨ - ان يقدم شهادة من نقابة المهندسين تبين اسماء المهندسين المتفرغين العاملين لديه .

المادة ٨ - ١ - تحدد الاجهزة الادارية والفنية الدائمة والمتفرغة للعمل في المكتب الرئيسي للمقاول التي يشترط توفرها لديه لغايات تصنيفه في أي من الفئات بالمواصفات والاعداد الكافية وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق رقم (١) .

المادة ٩ - اذا التزم المقاول بتنفيذ أي مشروع فيترتب عليه توفير الاجهزة الفنية والادارية والعمالة والمعدات الاخلاصية المطلوبة حسب شروط عقد المعاولة لكل مشروع وذلك اضافة الى الاجهزة الدائمة والمتفرغة في مكتبه الرئيسي .

المادة ١٠ - ١ - يترتب على المقاول تقديم الكشوفات والبيانات المتعلقة بالمركبات والمعدات الاخرى التي تملكها وذلك لغايات تصنيفها على ان تكون المركبات مسجلة لدى دائرة ترخيص المركبات ومرخصة لسنة التصنيف .

ب - يشترط ان تكون المركبات والمعدات صالحة للاستعمال وان تبقى ملكية المقاول لها سارية المفعول طيلة مدة التصنيف وعليه ان يعلم الدائرة عن أي تغيير في ملكيتها وللجنة ان تنسب بتعديل تصنيفه سواء قام باعلام الدائرة من ذلك أو حجب تلك المعلومات عنها .

المادة ١١ - الخبرة :

يشترط في المقاول الراغب في التصنيف ان يتوفر لديه ما يلي :

- ١ - ان تكون لديه خبرة في تنفيذ مشاريع النظافة المطلوب التصنيف به خلال الخمس سنوات السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التصنيف وفقا للشروط والمواصفات المنصوص عليها في سنوات الملحق رقم ١ - ا وان يقدم البيانات والكشوفات التي تثبت تلك الخبرة من المراجع المختصة الذين اشرفوا على تنفيذ المشاريع ونسخه من العقود وشهادات الاداء .

ب - ان تشمل خبرات من يصنف في الفئة الاولى على ايجاز مشروع رئيسي بقيمة ٢٠٠ الف دينار او مشروعين اثنين بقيمة ١٠٠ الف دينار ولكل منهما .

ج - ان تشمل خبرات من يصنف في الفئة الثانية على ايجاز مشروع رئيسي بقيمة ١٠٠ الف دينار او مشروعين اثنين بقيمة ٧٥ الف دينار ولكل منهما .

د - ان تشمل خبرات من يصنف بالفئة الثالثة على ايجاز مشروع بقيمة لا تقل من ٥٠ الف دينار .

هـ - ان تعتمد المشاريع التي قام المقاول بانجازها وذلك بواسطة اجهزته ومعداته .

محكمة العدل





تشكيل لجنتي التقاعد  
المدني والعسكري

● عملاً بأحكام المادة ٤٩ - من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٣٢ من قانون التقاعد العسكري رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٩، أقرر تشكيل لجنتي التقاعد المدني والعسكري حسب ما يلي واعتباراً من تاريخ ١-٩-١٩٩٧ :-

## ١ - لجنة التقاعد المدني :-

١ - السيد عمر العمري - رئيساً للجنة

٢ - الدكتور مواد بريزات - عضواً ونائباً للرئيس .

٣ - السيد خطيب الخطيب - عضواً .

ويكون السيد سالم العنساوي والسيدة نعمه حسن - عضوين بديلين ، ويشترط في كل الأحوال حضور رئيس اللجنة أو نائبه اجتماعات اللجنة .

## ب - لجنة التقاعد العسكري -

١ - السيد عمر العمري - رئيساً .

٢ - الدكتور مواد بريزات - نائباً للرئيس .

٣ - الضابط المنتدب عن الجهة العسكرية - عضواً .

ويكون السادة خطيب الخطيب وسالم العنساوي ووفاء حجاج - أعضاء بدلاء ويشترط في كل الأحوال حضور رئيس اللجنة أو نائبه اجتماعات اللجنة .

## ج - تبليغ القرارات :

أقرر عدد بأحكام المادتين ٥٢، ٥٣ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ٣٥، ٣٦ من قانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ أناب عنه السيد احمد الرمحي بتبليغ قرارات لجنتي التقاعد المدني والعسكري والظمن بها امام محكمة العدل العليا حسب الاصول ، ويكون السيد نايف جماره بديلاً للسيد الرمحي في حال غيابه .

## د - مكرتير لجنتي التقاعد

أقرر عملاً بأحكام المادة ١ - من نظامي التقاعد المدني والعسكري رقمي ٥٤، ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تعيين الدكتور مواد بريزات مكرتيراً للجنة التقاعد المدني والعسكري .

سليمان حاشظ

وزير المالية

تعليمات بطاقة الانتخاب الشخصية  
الصادرة بموجب المادة ٢٥ من قانون الانتخاب  
لمجلس النواب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ وما طرأ عليه من تعديلات

اولا :

١ - يتولى الحكام الاداريون - كل ضمن اختصاصه تبعية بطاقة الانتخاب الشخصية للناخبين المسجلين في الجداول الانتخابية وذلك وفقاً للمعلومات والبيانات الواردة في الجداول الانتخابية وأحكام المادة ٣٥ من القانون.

ب - تصدر بطاقات الانتخاب الشخصية باسم وزير الداخلية ويتم توقيعها من قبل الحاكم الاداري المختص في الدائرة الانتخابية أو من يوضعه بدلاً .

ج - تصدر البطاقات الانتخابية دون صورة الناخب الا اذا طلب الناخب وضع صورته عليها لتعتمد كاثبات شخصية، أما اذا صرفت بدون صورة فلا بد من ابراز اثبات شخصية الناخب عند الاقتراع .

ثانياً : يتم اعداد البطاقات الانتخابية بلون مميز لكل محافظة وتعتمد هذه البطاقات لانتخاب ١٩٩٧ فقط ولا يسمح لأي ناخب ان يصوت دون ابرازها .

ثالثاً : يقوم الحكام الاداريون بتسجيل خاص يسجل فيه اسم صاحب البطاقة وتوقيع مستلمها، ويتم توزيع البطاقات بمعرفة الحكام الاداريين في الدائرة الانتخابية ، ويحق لرب الاسره او احد افرادها ممن لهم حق الانتخاب استلام هذه البطاقة وكذلك من يحمل تمويهاً بالاستلام .

رابعاً : تلغى كافة التعليمات السابقة الخاصة بالبطاقات الانتخابية الشخصية .

وزير الداخلية

نذير رشيد

حكم من الفصل

هـ ك ر ا ن ا ل ف ط ل



طبع في المطابع العسكرية  
توزيع من قبل وزارة المالية